

2757
SIA

المجلد الثامن

ادراك التوحيات والاعمال

للأستاذ الأجل الفقيه المحدث
المرجع الديني محمد بن علي
الشوكاني صاحب



عنيت بذكره العلامة الثانية

إدارة المطبعة المنيرية

فصاينها وتوزيعها محمد بن محمد بن علي الذي مشيخ

يمر بشارع الحكيمين نمرة ١

صححه وعلق عليه السلفي الشهير

الشيخ محمد مشير

من علماء الأزهري الشريف

حقوق الطبع محفوظة إلى

إدارة المطبعة المنيرية

كتاب

القول المفيد

في

ادلة الاية بار والتقليد

للامام الأصولي الفقيه المحدث المجتهد

العارف الرباني محمد بن علي

الشوكانى صاحب



عنيت بنفقر الممورة الثانية

إدارة الطباعة المنيرية

لصانيتها ومديرها محمد بن علي المنيير

بمصر بشارع الكحكيين غرة ١

صححه وعلق عليه السلفى الشهير

الشيخ محمد منير

من علماء الازهر الشريف

حقوق الطبع محفوظة إلى

إدارة الطباعة المنيرية

27/5/18

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله (١) أحمده وأستعينه وأستهد به وأعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له * وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وصحبه ومن تمسك بشرعه ووالاه *

أما بعد فإنه طلب مني بعض المحققين من أهل العلم أن أجمع له بحثا يشتمل على تحقيق الحق في التقليد أجاز هوام لا على وجه لا يفتي بعده شك ولا يقبل عنده تشكيك . ولما كان هذا السائل من العلماء المبرزين كان جوابه على نمط علم (٢) المناظرة فتعريف جوابه التوفيق *

لما كان القائل بعدم جواز التقليد قائما في مقام المنع وكان القائل بالجواز مدعيا كان الدليل على مدعى الجواز وقد جاء المجوزون بأدلة . منها قوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون) قالوا فأمر سبحانه من لاعلم له أن يستل من هو أعلم منه والجواب أن هذه الآية الشريفة واردة في سؤال خاص خارج عن محل النزاع كما يفيد ذلك السياق الذي كور قبل هذا اللفظ الذي استدلوا به وبعبده . قال ابن جرير والبغوي وأكثر المفسرين أنها نزلت ردا على المشركين لما أنكروا كون الرسول بشرا وقد استوفى ذلك السيوطي في الدر المنثور وهذا هو المعنى الذي يفيد السياق . قال الله تعالى (وما أرسلنا قبلك الا رجالا نوحي اليهم فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون) وقال تعالى (أكان للناس عجباً أن أوحينا الى رجل منهم) وقال تعالى (وما أرسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم من أهل القرى) وعلى فرض أن المراد السؤال العام فالأمور بسؤالهم هم أهل

(١) الخطبة ليست للمصنف وإنما هي للمصحح ولعلها سقطت من ايدي النساخ
(٢) وهو علم يبحث فيه عن تحقيق الحق وابطال الباطل بالأدلة المسلطة عند الخصمين كل منهما يريد ظهور الحق ولو على يد خصمه وهذا ما كان عليه المصالح رضي الله عنهم بخلاف ما عليه الناس اليوم فتنهم يحملونه أحمولة يصيدون به وفعا يؤمنون من لا دراية له فيه أعاذنا الله من علم لا ينفع ومن علم لا يشفع .

الذكر والذكر هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لا غيرها ولا أظن مخالفا يخالف في هذا لأن هذه الشريعة المطهرة هي إما من الله عز وجل وذلك هو القرآن الكريم أو من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذلك هو السنة المطهرة ولا ثالث كذلك وإذا كان المأمور بسؤالهم هم أهل القرآن والسنة فالآية المذكورة حجة على المقلدة وليست بحجة لهم لأن المراد أنهم يستلون أهل الذكر ليخبروهم به فالجواب من المسؤولين أن يقولوا قال الله كذا قال رسوله كذا فيعمل السائلون بذلك وهذا هو غير ما يريد المقلد المستبد بالآية الكريمة فإنه إنما استدل بها على جواز ما هو فيه من الأخذ بأقوال الرجال من دون سؤال عن الدليل فإن هذا هو التقليد ولهذا رسموه (١) بأنه قبول قول الغير من دون مطالبة بحجة. فحاصل التقليد أن المقلد لا يستل عن كتاب الله ولا عن سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بل يستل عن مذهب إمامه فقط فإذا جاوز ذلك إلى السؤال من الكتاب والسنة فليس بمقلد وهذا يسلمه كل مقلد ولا ينكره. وإذا تقرر بهذا أن المقلد إذا سأل أهل الذكر عن كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن مقلدا علمت أن هذه الآية الشريفة على تسليم أن السؤال ليس عن الشيء الخاص الذي يدل عليه السياق بل عن كل شيء من الشريعة كما يزعمه المقلد تدفع في وجهه وترغم آفته وتكسر ظهره كما قررناه * ومن جملة ما استدلوا به ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في حديث صاحب الشجرة (٢) «ألا سألو أذى لم يسلوا إنما شفاء السؤل» وكذلك حديث الع سيف (٣) الذي زنى بامرأة مستأجرة فقال أبوه أني سألت أهل العلم فاخبروني أن على ابني جلد مائة وإن على امرأة هذا الرجم وهو حديث ثابت في الصحيح. قالوا فلم ينكر عليه تقليد من هو أعلم منه والجواب أنه لم يرشدهم صلى الله عليه وآله وسلم في حديث صاحب الشجرة إلى السؤال عن آراء الرجال بل أرشدهم إلى السؤال عن الحكم الشرعي الثابت عن الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) رسموه أي عرفوه (٢) واقظه عن جابر «قال خرجنا في سفر فأصاب وجلا منا حجر فشبهه في رأسه ثم احتلم فسأل أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وانت تقدر على الماء فأغسل فأت فلما قدما على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال قتلوه قتلهم الله ألا سألو أذى لم يسلوا فأما شفاء السؤل» الحديث. ورواه أيضا أبو داود وابن ماجه والدارقطني وصححه ابن السكن.

(٣) الع سيف الأجير وزنا ومعنى ورواه الجماعة أيضا

وسلم ولهذا دعى عليهم لما أقنوا بغير علم فقال صلى الله عليه وآله وسلم «قلوه قتلهم الله» مع أنهم قد أقنوا بأرائهم فكان الحديث حجة عليهم لا لهم فانه اشتمل على أمرين. أحدهما الارشاد لهم الى السؤال عن الحكم الثابت بالدليل. والاخر الذم لهم على اعتماد الرأي والافتاء به وهذا معلوم اسكل عالم فان المرشد الى السؤال هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو باق بين أظهرهم فالارشاد منه الي السؤال وإن كان مطلقا ليس المراد به الا سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم أو سؤال من قد علم هذا الحكم منه والمقلد كما عرفت سابقا لا يكون مقلدا الا اذا لم يستل عن الدليل أما اذا سأل عنه فليس بمقلد فكيف يتم الاحتجاج بذلك على جواز التقليد وهل يحتاج عاقل على ثبوت شيء بما ينفيه وعلى صحة أمر بما يفيد فسادا فانا لانطلب منكم معشر المقلدة الا ما دل عليه ما جئتم به فنقول لكم اسألوا أهل الذكر عن الذكرو هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم واعملوا به واتركوا آراء الرجال والقبيل والتمال ونقول لكم كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا تستثلون فأنما شفاء الى السؤال عن كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لا عن رأى فلان ومذهب فلان فانكم اذا سألتهم عن محض الرأي فقد قتلتم من أقنأكم به كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث صاحب الشجرة «قلوه قتلهم الله» وأما السؤال الواقع من والد العسيف فهو انما سأل علماء الصحابة عن حكم مسألة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يستلهم عن آرائهم ومذاهبهم وهذا يعلمه كل عالم ونحن لانطلب من المقلد الا أن يستل كما سئل والد العسيف ويعمل على ما قام عليه الدليل الذي رواه له العالم المستثول ولكنه قد أقر على نفسه بان لا يستل الا عن رأى امامه لا عن روايته فكان استدلاله بما استدله به ههنا حجة عليه لا له والله المستعان. ومن جملة ما استدلوا به مائت ان أبا بكر رضي الله عنه قال في السكالة أقضي فيها فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فني ومن الشيطان والله بريء منه وهو مادون الولد والوالد فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انى لأستحي من الله ان أخالف أبا بكر. وصح انه قال لابي بكر رأينا تبع لرأبك. وصح عن ابن مسعود رضي الله عنه انه كان يأخذ بقول عمر رضي الله عنه. وصح أن الشعبي قال كان ستة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتون الناس ابن مسعود وعمر بن الخطاب

وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأبو موسى رضي الله عنهم وكان ثلاثة منهم يدعون قولهم لقول ثلاثة كان عبد الله يدع قوله لقول عمر وكان أبو موسى يدع قوله لقول علي وكان زيد يدع قوله لقول أبي بن كعب **(والجواب)** عن قول عمر أنه قد قيل إنه يستحى من مخالفة أبي بكر في اعترافه بجواز الخطأ عليه وإن كلامه ليس كله صواباً مأموناً عليه الخطأ وهذا وإن لم يكن ظاهراً لكنه يدل عليه ما وقع من مخالفة عمر لأبي بكر في غير مسألة كخالفته له في سبي أهل الردة وفي الأرض المنومة فقسمها أبو بكر ووقفها عمر رضي الله عنها. وفي العطاء فقد كان أبو بكر يرى النسوبة وعمر يرى المفاضلة. وفي الاستخلاف فقد استخلف أبو بكر ولم يستخلف عمر بل جعل الأمر شورى وقال إن استخلف فقد استخلف أبو بكر وإن لم استخلف قان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يستخلف. قال ابن عمر فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعلت أنه لا يبذل برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحدًا وإنه غير مستخلف وخالفه أيضاً في الجدة والاختوة فلو كان المراد بقوله أنه يستحى من مخالفة أبي بكر في الكلالة هو ما قالوه لكان منقوضاً عليهم بهذه المخالفات فإنه صح خلافه له ولم يستحى منه فاجابوا به في هذه المخالفات فهو جوابنا عليهم في تلك الموافقة ويأبى أنهم إذا قالوا خالفه في هذه المسائل لأن اجتهاده كان على خلاف اجتهاد أبي بكر فلما وافقه في تلك المسألة لان اجتهاده كان موافقاً لاجتهاده وليس من التقليد في شيء. وأيضاً قد ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقر عند موته بأنه لم يقض في الكلالة بشيء واعترف أنه لم يفهمها فلو كان قد قال بما قال به أبو بكر رضي الله عنه تقليداً له لما أقر بأنه لم يقض فيها بشيء ولا قال أنه لم يفهمها ولو سلمنا أن عمر قلد أبا بكر في هذه المسألة لم تقم بذلك حجة لما تقرر من عدم حجة أقوال الصحابة وأيضاً غاية ما في ذلك تقليد علماء الصحابة في مسألة من المسائل التي يخفى فيها الصواب على المجتهد مع تسوية المخالفة فيما عدا تلك المسألة وأين هذا مما يفعله المقلدون من تقليد العالم في جميع أمور الشريعة من غير التفات إلى دليل ولا تعريج على تصحيح أو تمليل. وبالجملة فلو سلمنا أن ذلك تقليد من عمر كان دليلاً للمجتهد إذا لم يمكنه الاجتهاد في مسألة وأمكن غيره من المجتهدين الاجتهاد فيها أنه يجوز لذلك المجتهد أن يقلد المجتهد الآخر مادام غير

تمكن من الاجتهاد فيها اذا قضيت عليه الحادثة وهذه مسألة أخرى غير المسئلة التي يريدنا المقلد وهي تقليد طائفة من العلماء في جميع مسائل الدين وقبول رأيهم دون روايته وعدم مطالبته بدليل وترك النظر في الكتاب والسنة والتمويل على ما يراه من هو أحقر الآخذين بهما فان هذا هو عين اتخاذ الآخبار والرهبان أربابا كما سيأتيك بيانه وأيضا لو فرض ما زعموه من الدلالة لكان ذلك خاصا بتقليد علماء الصحابة في مسألة من المسائل فلا يصح الحاق غيرهم بهم لما تقرر من المزايما التي للصحابة البالغة الى حد يقصر عنه الوصف حتى صار مثل حبل أحد من متأخري الصحابة لا يعدل المحدثين المتقدمين ولا ينصفه وصح أنهم خير القرون فكيف نلحقهم غيرهم وبعد التبا والتبا التي فاء أوجدتمونا نصا في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وليست الحجة إلا فيها ومن ليس بمعصوم لا حجة لنا ولا لكم في قوله ولا في فعله فإجعل الله الحجة إلا في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم عرف هذا من عرفه وجهله من جهله والسلام* وأما ما استدولوا به من قول عمر لأبي بكر رضي الله عنهما وأينا لأبيك تبع فإ هذه بأجل قضية جاؤا بها على غير وجهها فإتهم لو نظروا في القصة بكمالها لكانت حجة عليهم لاهم وسياقها في صحيح البخاري هكذا (١) عن طارق بن شهاب قال «جاء وفد من أسد وغطفان الى أبي بكر رضي الله عنه فخيرهم بين الحرب المجلية والسلم الخزية فقالوا هذه المجلية قد عرفناها فإ الخزية فقالوا نزع منكم الحلقة والكرع ونقم ما أصبنا منكم وتردون

(١) الحديث رزاه البخاري مختصرا واخرجه بطوله البرقاني بإسناد الذي اخرجه البخاري وذكره ابن بطلان من وجه آخر بهذا السند مطولا. واسد وغطفان قبيلتان وقد ارتدوا بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واتبعوا طليعة من خويلة الاسدي وكان قد ادعى النبوة فاطاعوه لكونه منهم فقاتلهم خالد بن الوليد بعد أن فرغ من مسيلة باليمامة فلما غلب عليهم بعثوا وفداهم الى أبي بكر الصديق رضي الله عنه يسألونه الصلح فخيرهم. الحديث. ومعنى الحرب المجلية الخروج عن جميع المال والسلم الخزية التفرار على الذل والصغار والحلقة بفتح الحاء وسكون اللام السلاح والكرع جميع الخيل ولا يخفى على عاقل ان الغرض من نزع ذلك منهم ان لا يبق لهم شوكة ليأمن الناس من جنتهم وسد ذلك يكون لهم ملهم وعليهم ما عليهم سواء في ذلك بخلاف ما يستعمله اصحاب السلطة والاستبداد فإتهم انما يفعلون ذلك ليضعفوا الشعب ويمتدح فصبغ بمواكا في قبضتهم يضربون عليه الضرائب الثقيلة ويكافؤونه بحال استطاعة له به وما ملونه مما مله الله الاتقي اذا ارتكبت جريمة لا تمنحني نموذج بالله من القوم الظالمين *

علينا ما أصبتم منا وتدون لنا قتلانا ويكون قتلاكم في النار وتتركون أنوما يتبعون
أذئاب الابل حتى يرى الله خليفة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والمهاجرين
أمرنا يعذرونكم به فمرض أبو بكر ما قال على القوم فقام عمر بن الخطاب فقال قد
رأيت رأيا وسنشير عليك أما ما ذكرت من الحرب المجلية أو السلم الخزية فنعم ما ذكرت
وأما ما ذكرت من أن ننعم ما أصبنا منكم وتردون ما أصبتم منا فنعم ما ذكرت وأما
ما ذكرت تدون قتلانا ويكون قتلاكم في النار فإن قتلانا قاتلت فقتلت على أمر الله
أجورها على الله ليس لها ديوات فتابع القوم على ما قال عمر. ففي هذا الحديث ما يرد عليهم
فانه قرر بعض ما رآه أبو بكر رضى الله عنه ورد به. وفي بعض الفاظ هذا الحديث قد
رأيت رأيا ورأينا لرأبك تبع فلا شك أن المتابعة في بعض ما رآه أو في كله ليس
من التقليد في شيء بل من الاستصواب ما جاء به في الآراء والحروب وليس ذلك بتقليد
وأيا قد يكون السكوت عن اعتراض بعض ما فيه مخالفة من آراء الأمراء لقصد اخلاص
الطاعة للأمراء التي ثبت الأمر بها وكراهة الخلاف الذي أرشد صلى الله عليه وآله
وسلم الى تركه نعم هذه الآراء أعاهى في تدبير الحروب وليست في مسائل الدين
وان تلقى بعضها بشيء من ذلك فاعا على طريق الاستبصار. وبالجملة فاستدل من استدل
يمثل هذا على جواز التقليد تسليية لهؤلاء المساكين من المقلدة بما لا يسن ولا ينبغي من
جوع. وعلى كل حال فهذه الحججة التي استدلوها عليها لهم لان عمر رضى الله عنه
قرر من قول أبي بكر ما وافق اجتهاده ورد ما خالفه وأما ما ذكره من موافقة ابن
مسعود لعمر رضى الله عنهما وأخذه بقوله وكذلك رجوع بعض السنة المذكورين من
الصحابة الى بعض ليس يبدع ولا مستكر. فالعالم يوافق العالم في أكثر مما يخالفه فيه
من المسائل ولا سيما اذا كانا قد بلغا أعلى مراتب الاجتهاد فان المخالفة بينهما قليلة جدا
وأيا قد ذكر أهل العلم ان ابن مسعود خالف عمر في نحو مائة مسألة وما وافقه الا في
نحو أربع مسائل فأين التقليد من هذا وكيف صلح مثل ما ذكر للاستدلال به على
جواز التقليد وهكذا رجوع بعض السنة المذكورين الى أقوال بعض فان هذا موافقة
لا تقليد وقد كانوا جماعهم وسائر الصحابة اذا ظهرت لهم السنة لم يتركوها لقول
أحد كائنا من كان بل كانوا يعضون عليها بالتواجد ويرمون بأرائهم وراء الحائط
فأين هذا من جمع المقلدين الذين لا يبدلون بقول من قبله كتابا ولا سنة ولا يخالفونه

قط وإن تواتر لهم ما يخالفه من السنة ومع هذا فإن الرجوع الذي كان يقع من بعض الصحابة إلى قول بعض أنما هو في الغالب رجوع إلى روايته لا إلى رأيه لكونه أخص بمعرفة ذلك المروي منه بوجه من الوجوه كما يعرف هذا من عرف أحوال الصحابة وأما مجرد الآراء الخاطئة فقد ثبت عن أكابرهم انتهى عنها والتفريق منها كما سيأتي يان طرف من ذلك إن شاء الله تعالى وإنما كانوا يرجعون إلى الرأي إذا أعوزهم الدليل وضاعت عليهم الحادثة ثم لا يبرهون أمرا إلا بعد التراود والمفاوضة ومع ذلك فهم على وجل ولهذا كانوا يسكرون تفرد بعضهم برأي يخالف جماعتهم حتى قال أبو عبيدة السلمي لملئ بن أبي طالب لرأيك مع الجماعة أحب إليّ من رأيك وحدك واحتجوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» وهو طرف من حديث البراء بن سارية وهو حديث صحيح . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر» وهو حديث معروف مشهور ثابت في السنن وغيرها (والجواب) أن ماسنة الخلفاء الراشدين من بعده . فلا تخذ به ليس إلا لأنه لا مره صلى الله عليه وآله وسلم بالأخذ به فالعمل بما سنوه والاقتداء بما فعلوه هو لامره صلى الله عليه وآله وسلم لنا بالعمل بسنة الخلفاء الراشدين والاقتداء بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولم يأمرنا بالاستئذان بسنة عالم من علماء الأمة ولا أرشدنا إلى الاقتداء بما يراه مجتهد من المجتهدين * فالخلاص أنا لم نأخذ بسنة الخلفاء ولا اقتدينا بأبي بكر وعمر إلا امتثالا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» وبقوله «اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر» فكيف يساغ لكم أن تستدلوا بهذا الذي ورد فيه النص على ما لم يرد فيه فهل تزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عليكم بسنة أبي حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل حتي يتم لكم ما تريدون * فإن قلتم نحن نقيس أئمة المذاهب على هؤلاء الخلفاء الراشدين فيا عجباً لكم كيف ترتقون إلى هذا المرتقى الصعب وتقدمون هذا الأقدام في مقام الاحجام فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما خص الخلفاء الراشدين وجعل سنتهم كسنته في اتباعها لا امر يختص بهم ولا يصدهم إلى غيرهم ولو كان الخلق بالخلفاء الراشدين سائغا لكان الخلق المشاركون لهم في الصحبة والعلم مقدما على من لم يشاركهم فيه مزية من الزايا بل النسبة بينه وبينهم كالنسبة بين النبي والذين هم في هذه المزية خاصة بهم مقصورة عليهم لم يخصهم بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون سائر الصحابة

قدعونا من هذه التمهيلات التي يأبأها الانصاف وليتكم قلدت الحلفاء الراشدين لهذا الدليل أو قلدت ما صح عنهم على ما يقوله أنتمكم ولكنكم لم تفعلوا بل رميتم بما جاء عنهم وراء الحائط اذا خالف ما قاله من ائمة أتباع له وهذا لا ينكره الا مكابر معاند بل رميتم بصريح الكتاب ومتواتر السنة اذا جاء بما يخالف من ائمة له متبعون فان انكرتم هذا فهذه كتبكم أيها المقلدة على ظهر البسيطة عرفونا من تبعون من العلماء حتى نعرفكم بما ذكرناه *

﴿ومن جملة﴾ ما استدلوا به حديث اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم والجواب ان هذا الحديث قد روي من طرق عن جابر وابن عمر رضى الله عنها وصرح ائمة الجرح والتعديل بأنه لم يصح منه شيء وأن هذا الحديث لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تكلم عليه الحفاظ بما يشفي ويكفي فن رام البحث عن طريقه وعن تضعيفها فهو ممكن بالنظر في كتاب من كتب هذا الشأن . وبالجملة فالحديث لا تقوم به حجة ثم لو كان مما تقوم به الحجة فما لكم أيها المقلدون وله فانه تضمن منقبة للصحابة ومزية لا توجد لغيرهم فاذا تريدون منه فان كان ما تقلدونه منهم احتجنا الى الكلام معكم وان كان من تقلدونه من غيرهم فانركوا ما ليس لكم ودعوا الكلام على مناقب خير القرون وهاتوا ما أئمة بصدد الاستدلال عليه فان هذا الحديث لو صح لكان الأخذ بأقوال الصحابة ليس الا لكونه صلى الله عليه وسلم أرشدنا الى ان الاقتداء بأحدهم اهدي فنحن انما امثلنا ارشاد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعملنا على قوله وتبعنا سنته فانما جملة محلا للاقتداء يكون ثبوت ذلك له بالسنة وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم نخرج عن العمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا قلدنا غيره بل سمعنا الله يقول (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وسمعناه يقول (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وكان هذا القول من جملة ما آتانا به فآخذناه واتبعناه فيه ولم تتبع غيره ولا عولنا على ما سواه فان كنتم تثبتون لائتمكم هذه المزية قياسا فلا أعجب مما افترسوه وتقولسوه وقد سبق الجواب عنكم في البحث الذي قبل هذا . وبمثل هذا الجواب يحاجب عن احتجاجهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إن مماذا قد سن لكم سنة » وذلك في شأن الصلاة حيث آخر قضاء ما فاته مع الإمام ولا يخفى عليك ان فعل معاذ هذا لغة (٢٣ القول المنيد)

صار سنة بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بمجرد فعله فهو إنما كان السبب بشيئ
السنة ولم تكن تلك سنة الا بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا واضح لا يخفى.
وبمثل هذا الجواب علي حديث اصحابي كأنهجوم يجاب عن قول ابن مسعود في وصف
الصحابة قاعرفوا لهم حقهم ونمسكوا بهديهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم *

ثم ههنا جواب شمل ما تقدم من حديث «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين» وحديث
«اقتدوا بالذين من بعدي» وحديث «اصحابي كأنهجوم» وقول ابن مسعود وهو أن المراد
بالاستان بهم والاقداء هو أن يأتي المستن والمفتدي بمثل ما أتوا به ويفعل كما فعلوا
وهم لا يفعلون فعلا ولا يقولون قولاً الا على وفق فعل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وقوله فالاقداء بهم هو اقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاستان بسنتهم
هو استئان بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما ارشد الناس الي ذلك
لأنهم المبلغون عنه الناقلون شريعته الي من بعده من أمة فالفعل وإن كان لهم فهو على
طريق الحكاية لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأمال الطهارة والصلاة والحج
ونحو ذلك فهم رواة له * وإنما كان منسوباً إليهم لكونه قاءاً بهم وفي التحقيق هو راجع
الي ما سنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالاقداء بهم اقتداء به والاستان بسنتهم استئان
بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا خفي عليك هذا فانظر ما كان يفعله الخلفاء
الراشدون وأكابر الصحابة في عباداتهم فانك تجد حكاية لما كان يفعله رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وإذا اختلفوا في شيء من ذلك فهو لاختلافهم في الرواية لا في
الرأي وقل ان تجد فعلاً من تلك الأفعال صادراً عن احد منهم لحض رأي وآه بل
قد لا تجد ذلك لا سيما في أفعال العبادات وهذا يعرفه كل من له خبرة بأحوالهم
وعلى هذا فمعنى الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاطب أصحابه بأن يقتدوا
بما يشاهدونه بفعله من سنته وبما يشاهدون من أفعال الخلفاء الراشدين فانهم المبلغون
عنه العارفون بسنته المقتدون بها فكل ما يصدر عنهم في ذلك صادر عنه ولهذا صح عن جماعة
من أكابر الصحابة ذم الرأي وأهله * وكانوا لا يرشدون أحدا الا الي سنة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لا الي شيء من آرائهم وهذا معروف لا يخفى على عارف وما
نسب إليهم من الاجتهادات وجعله أهل العلم رأياً لهم فهو لا يخرج عن الكتاب والسنة
أما بتصريح أو بتلويح وقد يظن خروج شيء من ذلك وهو ظن مدفوع لمن تأمل

بول المقيد في أدلة الاجتهاد والتقليد

حق التأمل واذا وجد نادرا رأيت الصعابي يتحرج أشد التحرج ويصرح بأنه رآه وان الله برى من خطئه وينسب الخطأ الى نفسه وإلى الشيطان والصواب الى الله تعالى كما تقدم عن الصديق في تفسير الكلاله وكما يروي عنه وعن غيره في فرائض الجلد وكما كان يقول عمر في تفسير قوله (تعالى وفاكهة وأبا) وهذا البحث تقيس فتأمله حق تأمله تنتفع به *

(ومن جملة) ما استدلوا به قوله تعالى (واطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) قالوا وأدلو الأمر هم العلماء وطاعتهم تقليدهم فيما يقتضون به * والجواب ان للمفسرين في تفسير أولي الأمر قولين * أحدهما انهم الأمراء والثاني انهم العلماء ولا تتمتع ارادة الطائفتين من الآية الكريمة ولكن أين هذا من الدلالة على مراد المقلدين فإنه لا طاعة للعلماء ولا للأمراء الا اذا أمروا بطاعة الله على وفق شريعته والا فقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق * وأيضا العلماء انما ارشدوا غيرهم الى ترك تقليدهم ونهوا عن ذلك كما سيأتي بيان طرف منه عن الأئمة الأربعة وغيرهم فطاعتهم ترك تقليدهم ولو فرضنا أن في العلماء من يرشد الناس الى التقليد ويرغبهم فيه لكان مرشدا الى معصية الله ولا طاعة له بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما قلنا إنه مرشد الى معصية الله لأن من أرشد هؤلاء العامة الذين لا يعقلون الحجج ولا يعرفون الصواب من الخطأ الى التمسك بالتقليد كان هذا الارشاد منه مستلزما لا رشادهم الى ترك العمل بالكتاب الا بواسطة آراء العلماء الذين يقلدونهم فاعملوا به عملوا به وما لم يعملوا به لم يعملوا به ولا يلتفتون الى كتاب ولا سنة بل من شرط التقليد الذي اصابوا به ان يقبل من امامه رأيه ولا يعتزل عن روايته ولا يسأله عن كتاب ولا سنة فان سأله عنهما خرج عن التقليد لانه قد صار مطالبا بالحجة *

(ومن جملة) ما تجب فيه طاعة أولي الأمر تدير الحروب التي تدهم الناس والارتفاع بأرائهم فيها وفي غيرها من تدير أمر المعاش وجلب المصالح ودفع المفاسد الدنيوية ولا يبعد أن تكون هذه الطاعة في هذه الأمور التي ليست من التزمية هي المرادة بالامر بطاعتهم لانه لو كان المراد طاعتهم في الأمور التي شرعها الله ورسوله لكان ذلك داخلا تحت طاعة الله وطاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا يبعد أيضا

أن تكون الطاعة لهم في الأمور الشرعية في مثل الواجبات الخيرية وواجبات الكفاية أو ألزموا بعض الأشخاص بالدخول في واجبات الكفاية لزم ذلك فهذا أمر شرعي وجبت فيه الطاعة * وبالجملة فهذه الطاعة لأولى الأمر المذكورة في الآية هذه هي الطاعة التي ثبتت في الأحاديث المتواترة في طاعة الأمراء ما لم يأمروا بمعصية الله أو يرى للمأمور كفراً بواحاً فهذه الأحاديث مفسرة قلنا في الكتاب العزيز وليس ذلك من التقليد في شيء بل هو في طاعة الأمراء الذين غلبهم الجهل والبدن العلم في (١) تدبير الحروب وسياسة الأجناد وجلب مصالح العباد وأما الأمور الشرعية المحضة فقد أغنى عنها كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

(واعلم) أن هذا الذي سقناه هو أدلة المجوزين للتقليد وقد ابطالنا ذلك كله كما عرفت ولهم شبه غير ماسقناه وهي دون ما حررناه كقولهم إن الصحابة قلدوا عمر في النزع من بيع أمهات الأولاد وفي انت الطلاق يتبع الطلاق وهذه فرية ليس فيها مزية فإن الصحابة مختلفون في كلتا المسألتين فمنهم من وافق عمر اجتهداً لا تقليداً ومنهم من خالفه وقد كان الموافقون له يسألونه عن الدليل ويسترونه النصوص بشأن المقلدان لا يبحث عن دليل بل يقبل الرأي ويترك الرواية ومن لم يكن هكذا فليس بمقلد (ومن جهة ما) تمسكوا به أن الصحابة كانوا يفتنون والرسول صلى الله عليه وآله وسلم بين أظهرهم وهذا تقليد لهم * ويجاب عن ذلك بأنهم كانوا يفتنون بالنصوص من الكتاب والسنة وذلك رواية منهم ولا يشك من يفهم أن قبول الرواية ليس بتقليد فإن قبول الرواية هو قبول للحجة والتقليد إنما هو قبول الرأي وفرق بين قبول الرواية وقبول الرأي فإن قبول الرواية ليس من التقليد في شيء بل هو عكس رسم المقلد فاحفظ هذا (٢) قال مجوزي التقليد يغالطون بمثل ذلك كثيراً فيقولون مثلاً إن المجتهد هو مقلد لمن روى له السنة ويقولون إن من التقليد قبول قول المرأة أنها قد طهرت * وقبول قول المؤذن إن الوقت قد دخل * وقبول الأعمى لقول من أخبر بالقبلة بل وجعلوا من التقليد قبول شهادة الشاهد وتعديل العدل وجرح الجارح ولا يخفى عليك أن هذا ليس من

(١) قوله في تدبير مطلق بقوله طاعة أي في طاعة الأمراء في تدبير الحروب الخ

(٢) وقد أوضح المسألة بإسطن من هذا العلامة الأمير الصنعاني في كتابه إرشاد النقاد التي تيسر الاجتهاد وقد طبعناه حديثاً ضمن مجموعة الرسائل النثرية فليكن بها:

التقليد في شيء بل هو من قبول الرواية لا من قبول الرأي اذ قبول الراوى للدليل والخبر بدخول الوقت وبالطهارة وبالقبلة والشاهد والجرح والمزكي هو من قبول الرواية اذ الراوى انما أخبر المروى له بالدليل الذى رواه ولم يخبره بما يراه من رأى وكذلك الخبر بدخول الوقت انما أخبر بأنه شاهد علامة من علامات الوقت ولم يخبر بأنه قد دخل الوقت برأيه وكذلك الخبر بالطهارة فان المرأة مثلاً أخبرت انها قد شاهدت علامة الطهر من القصة البيضاء ونحوها ولم يخبر بأن ذلك رأى وأنه وهكذا الخبر بالقبلة أخبر أن جهتها او عينها هنا حيثما تقتضيه المشاهدة بالحاسة ولم يخبر عن رأيه وهكذا الشاهد فانه أخبر عن أمر يعلمه بأحد الحواس ولم يخبر عن رأيه في ذلك الأمر * وبالجملة فهذا أوضح من أن يخفى — والفرق بين الرواية والرأى أي من الشمس ومن التمس عليه الفرق بينهما فلا يشغل نفسه بالمعارف العلمية فانه يهيم الفهم وان كان في مسالخ انسان *

قال ابن خواز منداد البصرى المالكي التقليد معناه في الشرع الرجوع الى قول لا حجة لقائله عليه وذلك ممنوع منه في الشريعة والاتباع ما ثبت عليه الحجة الى ان قال والاتباع في الدين متبوع والتقليد ممنوع وسيأتى مثل هذا الكلام لابن عبد البر وغيره ❦

وقد اورد بعض اسراء التقليد كلاماً يريد به دعواه الجواز فقال مامعناه لو كان التقليد غير جائز لكان الاجتهاد واجبا على كل فرد من أفراد العباد وهو تكليف مالا يطاق فان الطباع البشرية متفاوتة فمنها ما هو قابل للمعلوم الاجتهادية ومنها ما هو قاصر عن ذلك وهو غالب الطباع وعلى فرض انها قابلة له جميعها فوجب تخصيصه على كل فرد يؤدي الى تبطل المعايير التي لا يتم بقاء النوع بدونها فانه لا يظفر برتبة الاجتهاد الا من جرد نفسه للعلم في جميع أوقاته على وجه لا يشتغل بغيره فيشتغل بالحراث والزراوع والنساج والتهام ونحوهم بالعلم وتبقى هذه الأعمال شاغرة معطلة فتبطل المعايير بأسرها ويفضى ذلك الى انحرام نظام الحياة وذهاب نوع الانسان وفي هذا من الضرر والمشقة ومخالفة مقصود الشارع مالا يخفى على أحد . ومحجابه عن هذا التشكيك الفاسد بأننا لا نطلب من كل فرد من أفراد العباد ان يبلغ رتبة الاجتهاد بل المطلوب هو امره بالتقليد وذلك بأن يكون القائمون بهذه المعايير والقاصرون

إدراكا وفهما كما كان عليه أمثالهم في أيام الصحابة واتباعين وتابعيه وهم خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وقد علم كل عالم أنهم لم يكونوا مقلدين ولا منسبين إلى فرد من أفراد العلماء بل كان الجاهل يسأل العالم عن الحكم الشرعي الثابت في كتاب الله أو بسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فيفتيه به ويرويه له لفظا أو معنى فيعمل بذلك من باب العمل بالرواية لا بالرأى وهذا أسهل من التقليد فإن تفهم دقائق علم الرأى أصعب من تفهم الرواية بمراحل كثيرة فإطلبنا من هؤلاء العوام إلا ما هو أخف عليهم مما طلبه منهم المزمعون لهم بالتقليد وهذا هو الهدى الذى درج عليه خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم حتى استدرج الشيطان بذريعة التقليد من استدرج ولم يكتف بذلك حتى سول لهم الاقتصار على تقليد فرد من أفراد العلماء وعدم جواز تقليد غيره ثم توسع في ذلك فخيّل لكل طائفة أن الحق مقصور على ما قاله إمامها وماعداً باطل ثم أوقع في قلوبهم المداوة والبغضاء حتى أنك تجد من المداوة بين أهل المذاهب المختلفة ما لم تجد بين أهل الملل المختلفة وهذا يعرفه كل من عرف أحوالهم * فانظر إلى هذه البدعة الشيطانية التي فرقت بين أهل هذه الملة الشريفة وصيرتهم على ما يراه من التباين والتقاطع والتخالف فلو لم يكن من شؤم هذه التقليديات والمذاهب المبتدعات إلا مجرد هذه الفرقة بين أهل الإسلام مع كونهم أهل ملة واحدة ونبي واحد وكتاب واحد لكان ذلك كافياً في كونها غير جائزة فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهي عن الفرقة ويرشد إلى الإجماع ويذم المتفرقين في الدين حتى أنه قال في تلاوة القرآن وهو من أعظم الطاعات أنهم إذا اختلفوا تركوا التلاوة وأنهم يتلون ما دامت قلوبهم مؤتلفة وكذا ثبت ذم التفرق والاختلاف في مواضع من الكتاب العزيز معروفة فكيف يحل لعالم أن يقول بجواز التقليد الذي كان سبب فرقة أهل الإسلام وانتثار ما كان عليه من النظام والتقاطع بين أهله وإن كانوا ذوى أرحام *

وقد احتج بعض أسراء التقليد ومن لم يخرج عن أهله وإن كان عند نفسه قد خرج منه بالإجماع على جوازه وهذه دعوى لا تصدر من ذى قدم راسخة في علم الشريعة بل لا تصدر من عارف بأقوال أهل العلم بل لا تصدر من عارف بأقوال أئمة أهل المذاهب الأربعة فإنه قد صح عنهم المتع من التقليد * قال ابن عبد البر إنه لا خلاف

بين أئمة أهل الاعصار في فساد التقليد وأورد فصلا طويلا في محاجة من قال بالتقليد والزامة بطلان ما يزعمه من جوازه فقال * يقال لمن قال بالتقليد * لم قلت به وخالفك الساف في ذلك به فاهم لم يقدروا * فان قال قلدت لان كتاب الله تعالى لاعلم لي بتأويله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أحصها والذي قد قلدته قد علم ذلك فقلدت من هو أعلم بي * قيل له أما العلماء اذا أجمعوا على شيء من تأويل كتاب الله أو حكاية سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو اجتماع رأيهم على شيء فهو الحق لا شك فيه ولكن قد اختلفوا فيما قلدت فيه بعضهم دون بعض فاحتجك في تقليد بعض دون بعض وكلهم عالم ولعل الذي رغبت عن قوله اعلم من الذي ذهبت الى مذهبه * فان قال قلدته لاني علمت أنه صواب قلت له علمت ذلك بدليل من كتاب أو سنة أو إجماع فان قال نعم فقد ابطال التقليد وطولب بما ادعاء من الدليل وان قال قلدته لانه أعلم مني قيل له (١) فقلدت كل من هو أعلم منك فانك تجد من ذلك خلقا كثيرا ولا تخص من قلدته اذ علمك فيه انه أعلم منك فان قال قلدته لانه أعلم الناس قيل له فهو اذا اعلم من الصحابة وكفى بقول مثل هذا قبحا اه ما أردت نقله من كلامه وهو طويل وقد حكى في ادلة الإجماع على فساد التقليد فدخل فيه الأئمة الاربعة دخولا أوليا *

وحكى ابن القيم عن أبي حنيفة وإبي يوسف انهما قال لا يحل لأحد ان يقول بقولنا حتى يعلم من اين قلناه اه وهذا هو تصريح بمنع التقليد لأن من علم بالدليل فهو مجتهد مطالب بالحجة لا مقلد فانه الذي يقبل القول ولا يطالب بحجة وحكى ابن عبد البر أيضا عن معن بن عيسى باسناد متصل به قال سمعت مالكا يقول إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه *

ولا يخفى عليك ان هذا تصريح منه بانع من تقليده لأن العمل بما وافق الكتاب والسنة من كلامه هو عمل بالكتاب والسنة وليس بمنسوب اليه وقد أمر أتباعه بترك ما كان من رأيه غير موافق للكتاب والسنة * وقال سند بن عنان المالكي في شرحه على مدونة سحنون المعروفة بالأتم ما لفظه اما مجرد الاقتصار على محض التقليد فلا يرضى به رجل رشيد وقال أيضا نفس المقلد ليس علي بصيرة ولا يتصف من العلم

بحقيقة اذ ليس التقليد بطريق الى العلم بوقاق أهل الوقاق وأن نوزعنا في ذلك أبدينا
 برهانه * فتقول قال الله تعالى (فاحكم بين الناس بالحق) وقال (ما أراك الله) وقال
 (ولا تنف ما ليس لك به علم) وقال (وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) ومعلوم ان
 العلم هو معرفة المعلوم على ما هو به . فتقول للقلد اذا اختلفت الاقوال وتشعبت من
 أين تعلم صحة قول من قلده دون غيره او صحة قرينة على قرينة أخرى ولا يبدو
 كلاما في ذلك الا انعكس عليه في نقيضه سيما اذا عرض له ذلك في مزينة لامام مذهبه
 الذي قلده او قرينة يخالفها لبعض أئمة الصحابة — الي ان قال — * أما التقليد
 فهو قبول قول الغير من غير حجة فمن أين يحصل به علم وليس له مستند الى قطع وهو
 ايضا في نفسه بدعة محدثة لانا نعلم بالقطع ان الصحابة رضوان الله عليهم لم يكن في زمانهم
 وعصرهم مذهب لرجل معين يدرك ويقلد وأما كانوا يرجعون في التوازل الي الكتاب
 والسنة أو الي ما يتمحض بينهم من النظر عند فقد الدليل وكذلك تابعوهم ايضا يرجعون
 الى الكتاب والسنة فان لم يجدوا نظروا الي ما أجمع عليه الصحابة فان لم يجدوا اجتهدوا
 واختار بعضهم قول صحابي قرآه الاقوى في دين الله تعالى ثم كان القرن الثالث
 وفيه كان أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل فان مالكا توفي سنة تسع
 وسبعين ومائة وتوفي أبو حنيفة سنة خمسين ومائة وفي هذه السنة ولد الأمام
 الشافعي وولد ابن حنبل سنة أربع وستين ومائة وكانوا على منهاج من مضى لم
 يكن في عصرهم مذهب رجل معين يتدارسونه وعلى قريب منهم كان ابتداعهم فك
 من قوله لمالك ونظرائه خالفه فيها أصحابه ولو نقلنا ذلك لخرجنا عن مقصود
 ذلك الكتاب ما ذاك الا لجمعهم آلات الاجتهاد وقدرتهم على ضروب الاستنباطات
 ولقد صدق الله نبيه في قوله «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» ذكر
 بعد قرنه قرنين والحديث في صحيح البخاري ☆

فاجب من أهل التقليد كيف يقولون هذا هو الامر القديم وعليه أدر كنا الشيوخ
 وهو إما حدث بعد مائتي سنة من الهجرة وبعد قاء القرون الذين أعني عليهم الرسول
 صلى الله عليه وآله وسلم اه *

وقد عرفت بهذا ان التقليد لم يحدث الا بعد انقراض خير القرون ثم الذين يلونهم
 ثم الذين يلونهم وان حدوث المذهب بمذاهب الأئمة الأربعة إنما كان بعد انقراض

الأئمة الأربعة وأنهم كانوا على نمط من تقدمهم من السلف في هجر التقليد وعدم الاعتداد به وإن هذه المذاهب إنما أحدثها عوام المقلدة لا تقسمهم من دون أن يأذن بها أمام من الأئمة المجتهدين وقد تواترت الرواية عن الإمام مالك أنه قال له الرشيد أنه يريد أن يحمل الناس على مذهبه فنهأ عن ذلك وهذا موجود في كل كتاب فيه ترجمة الإمام مالك ولا يخلو من ذلك إلا النادر وإذا تقرر أن المحدث لهذه المذاهب وللمبتدع لهذه التقليديات ثم جملة المقلدة فقط فقد عرفت مما تقرر في الأصول أنه لا اعتداد بهم في الإجماع وإن المعتبر في الإجماع إنما هم المجتهدون وحينئذ لم يقل بهذه التقليديات عالم من العلماء المجتهدين أما قبل حدودها فظاهر وأما بعد حدودها فما سنعان مجتهد من المجتهدين أنه يسوغ صنيع هؤلاء المقلدة الذين فرقوا دين الله وخالفوا بين المسلمين بل أكابر العلماء بين منكر لها وساكت عنها سكوت تقية لخافة ضرر أو لخافة فوات نفع كما يكون مثل ذلك كثيرا لأسيما من علماء السوء - وكل عاقل يعلم أنه لو صرح عالم من علماء الإسلام المجتهدين في مدينة من مدائن الإسلام في أي محل كان بأن التقليد بدعة محدثة لا يجوز الاستمرار عليه ولا الاعتداد به لقام عليه أكثر أهلها أن لم يقم عليه كلهم وأزولوا به الإهانة والأضرار بماله وبدنه وعرضه بما لا يليق بمن هو دونه هذا إذا سلم من القتل على يد أول (١) جاهل من هؤلاء المقلدة ومن يعضد من جهلة الملوك والأجناد فإن طبائع الجاهلين بطل الشريعة متعارفة وهم لكلام من يجانسهم في الجهل أقبل من كلام من يخالفهم في ذلك من أهل العلم ولهذا طبقت هذه البدعة جميع البلاد الإسلامية وصارت شاملة لكل فرد من أفراد المسلمين - فالجاهل يعتقد أن الذين مازال هكذا ولن يزال إلى الحشر ولا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا وهكذا من كان من المشركين بطل التقليد فإنه كالجاهل بل أقبح منه لأنه يضم إلى جهله وإصراره على بدعة التقليد وتحسينها في عيون أهل الجهل الأزدراء بالعلماء المحققين العارفين بكتاب الله وبسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ويحول عليهم ويحول وينسبهم إلى الابتداع ومخالفة الأئمة والتقص بشأنهم فيسمع ذلك منهم الملوك ومن يتصرف بالثبابة عنهم من أعوانهم فيصدقونه ويدعون لقلوبه أذ هو يجانس لهم في كونه جاهلا وإن كان يعرف مسائل قلد فيها غيره لا يدري أهو حق أم باطل لاسيما إذا كان قاضيا أو مفتيا فإن العامي

(١) هكذا في النسخة الخطية ولله أي جاهل

لا ينظر الى أهل العلم بين مميزة بين من هو عالم على الحقيقة ومن هو جاهل وبين من هو مقصر ومن هو كامل - لانه لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا أهله وأما الجاهل فإنه يستدل على العلم بالمناصب والقرب من الملوك واجتماع المدرسين من المتعلمين ونحوير الفتاوى للتخاصين وهذه الامور انما يقوم بهارؤس هؤلاء المقلدة في الغالب - كما يعلم ذلك كل عالم بأحوال الناس في قديم الزمن وحديثه وهذا يعرفه الانسان بالمشاهدة لاهل عصره وبمطالعة كتب التاريخ الحكيمة لما كان عليه من قبله ، وأما العلماء المحققون المجتهدون فالغالب على أكثرهم التحول لانه لما كثرت التفاوت بينهم وبين أهل الجهل كانوا متقاعدين لا يرغب هذا في هذا ولا هذا في هذا ومنزلة الفقيه من السفيه كمنزلة السفيه من الفقيه فهذا زاهد في حق هذا وهذا فيه أزهده منه فيه . وما يدعو العلماء الى مهاجرة أكابر العلماء ومقاطعتهم أنهم يجدونهم غير راغبين في علم التقليد الذي هو رأس مال فقهاءهم وعلمائهم والمفتين منهم بل يجدونهم مشتغلين بعلوم الاجتهاد وهي عند هؤلاء المقلدة ليست من العلوم النافعة بل العلوم النافعة عندهم هي التي يتمجلون فيها بقبض جرايات التدريس وأجرة الفتاوى ومقررات القضاء ومع هذا فمن كان من هؤلاء المقلدة متمكنا من تدريسهم في علم التقليد اذا درسهم في مسجد من المساجد أو في مدرسة من المدارس اجتمع عليه منهم جمع جم يقارب المائة أو يجاوزها من قوم قد ترشحوا للقضاء والفتيا وطموحوا في نيل الرياسة الدنيوية أو أرادوا حفظ ما قد ناله سلفهم من الرياسة وبقاء مناصبهم والحفاظة على التمسك بها كما كان عليه أسلافهم - فهم لهذا المقصد يلبسون الثياب الرفيعة ويدبرون على رؤسهم عمام كالروابي فاذا نظر الامام أو السلطان أو بعض أعوانه الى تلك الحلقة البهيمة المشتملة على العدد الكثير والملبوس الشرير والدقاتر الضخمة لم يبق عنده شك أن شيخ تلك الحلقة ومدرسها أعلم الناس فيقبل قوله في كل أمر يتعلق بالدين ويؤمله لسكل مشكلة ويرجونه من انقباض بالشرعية ما لا يرجوه من العالم على الحقيقة المبرز في علم الكتاب والسنة وسائر العلوم التي يتوقف فهم المعلمين عليها ولا سيما غالب المبرزين من العلماء تحت ذبول التحول اذا درسوا في علم من علوم الاجتهاد فلا يجتمع عليهم في الغالب الا الرجل والرجلان والثلاثة لان البالغين من الطلبة الى هذه الرتبة المستعدين لعلم الاجتهاد هو أقل قليل لانه

لا يرغب فى علم الاجتهاد الا من أخاض الثبة وطلب العلم لله عز وجل ورغب من المناصب الدنيوية وربط نفسه برباط الزهد وألجم نفسه بلجام الفروع فلينظر العاقل أين يكون محل هذا العالم على التحقيق عند أهل الدنيا اذا شاهده فى زاوية من زوايا المسجد وقد قعد بين يديه رجل أو رجلان من محل ذلك المقلد الذى اجتمع عليه المقلدون قائم ربما يتقدمون أنه كواحد من تلامذة المقلد أو يقصر عنه لما يشاهدون من الأوصاف التى قدمنا ذكرها * ومع هذا قائم لا يقفون على قنوى من الفتاوى أو سجل من السجلات الا وهو يخط أهل التقليد ومنسوب اليهم فيزدادون لهم بذلك تعظيماً ويقدمونهم على علماء الاجتهاد فى كل إصدار وإيراد فاذا تكلم عالم من علماء الاجتهاد - والحال هذه - بشيء يخاف ما يتقدمه المقلدة قاموا عليه قومة جاهلية وواقفهم على ذلك أهل الدنيا وأرباب السلطان فاذا قدروا على الاضرار به فى بدنه وماله فعلوا ذلك وهم بفعلهم مشكورون عند أبناء جنسهم من العامة والمقلدة لأنهم قاموا بنصرة الدين برعهم وذبوا عن الأئمة المتبوعين وعن مذاهبهم التى قد اعتقدها اتباعهم فيكون لهم بهذه الافعال التى هى عين الجبل والضلال من الجاه والرفعة عند أبناء جنسهم ما لم يكن فى حساب *

وأما ذلك العالم المحقق المتكلم بالصواب فيلاً حري أن لا ينجو من شرهم ويسلم من ضرهم - وأما عرضه فيصير عرضة للشتم والتبديع والتجهيل والتضليل فمن ذا ترى يتصب نفسه للانكار على هذه البدعة ويقوم فى الناس بتبطل هذه الشبهة مع كون الدنيا مؤثرة وحب الشرف والمال يميل بالقلوب على كل حال فانظر اليها المتصف بعين الانصاف هل بعد سكوت علماء الاجتهاد على انكار بدعة التقليد - مع هذه الأمور موافقة لاهلها على جوازها كلا والله فانه سكوت تقية لاسكوت موافقة مرضية ولكنهم مع سكوتهم عن التظاهر بذلك لا يتركون بيان ما أخذ الله عليهم بيانه فتارة يصرحون بذلك فى مؤلفاتهم وتارة يلوحون به * وكثير منهم يكتم ما يصرح به من تحريم التقليد الى ما بعد موته كما روى الأئمة عن شيخه الامام ابن دقيق العيد أنه طلب منه ورقة وكتبها فى مرض موته وجعلها تحت فراشه فلما مات أخرجوها فاذا هى فى تحريم التقليد مطلقاً . ومنهم من يوضح ذلك لمن يثق به من أهل العلم ولا يزالون متوارئين لذلك ينهم طبقة بعد طبقة يوضحه السلف الخلف ويدينه الكامل للمقصر وان

انحجب ذلك عن أهل التقليد فهو غير محتجب عن غيرهم . وقد رأينا في زماننا مشايخنا المشتغلين بعلوم الاجتهاد فلم نجد فيهم واحدا منهم يقول ان التقليد صواب ومنهم من صرح بانكار التقليد من أصله وان كان في كثير (٢) من المسائل التي يستقدها المقلدون فوق عينه وبين أهل عصره قلاقل وزلازل ونالهم من الامتحان ما فيه توفير أجورهم * وهكذا حال أهل سائر الديار في جميع الأعصار ^{٢٢}

وبالجملة فهذا أمر يشاهده كل أحد في زماننا لم نسمع بأن أهل مدينة من المدن الإسلامية اجمعوا امرهم على ترك التقليد واتباع الكتاب والسنة لافي هذا العصر ولا فيما تقدمه من العصور بعد ظهور المذاهب بل أهل البلاد الإسلامية أجمع ا كتحقق مطبقون على التقليد . ومن كان منهم منتسبا الى العلم فهو اما ان يكون غلب عليه معرفة ما هو مقلد فيه (١) — وهذا هو عند أهل التحقيق ليس من أهل العلم — وأما ان يكون قد اشتغل ببعض علوم الاجتهاد ولم يتأهل للنظر فوقف تحت راية التقليد ضرورة لا اختيارا . وإما أن يكون عالما بمرزا جامعا لعلوم الاجتهاد فهذا الذي يجب عليه ان يتكلم بالحق ولا يخاف في الله لومة لائم الا لسوغ شرعي وأما من لم يكن منتسبا الى العلم فهو إما عامي صرف لا يعرف التقليد ولا غيره وإما هو ينتمي الى الاسلام جملة ويفعل كما يفعله أهل بلده في صلاته وسائر عباداته ومعاملاته فهذا قد أراح نفسه من محنة التعصب التي يقع فيها المقلدون وكفي الله أهل العلم شره فهو لا وازع له من نفسه يحمله على التعصب عليهم بل ربما فزع فيه بعض شياطين التقليد وسعى اليه بعلماء الاجتهاد فحمله على ان يحجل عليهم بما يوقه في حياته وبعد مماته ^{٢٣}

وإما ان يكون مرتفعا عن هذه الطبقة قليلا فيكون غير مشغول بطلب العلم لكنه يسأل أهل العلم عن أمر عبادته ومعاملته وله بعض تمييز فهذا هو تبع لمن يسأله من أهل العلم ان كان يسأل المتقدين فهو لا يرى الحق الا في التقليد وان كان يسأل المجتهدين فهو يعتقد ان الحق ما يرشدونه اليه فهو مع من غلب عليه من الطائفتين . وإما ان يكون

(١) مثل بعض المصريين للقسم الاول بالمتعلمين في المدارس العالية الطالب والحقوقي والهندسة وغيرها في البلاد المصرية ان لم يكن الاخلاص قدس دينهم والطبيعة أخلاقهم وللقسم الثاني بالمتعلمين يأنهذه الدينية كجامع الازهر والاحمدية وغيرها (٢) هكذا الاصل يدون ذكر خبر كان تدبر

من له اشتغال بطلب علم المقلدين واصكباب علي حفظه وفهمه ولا يرفع رأسه الى سواء ولا يلتفت الي غيره فالنائب علي هؤلاء التعصب المفرط علي علماء الاجتهاد ورميهم بكل حجير ومدبر وايهام العامة بانهم مخالفون لامام المذهب الذي قد ضاقت أذهانهم عن تصور عظيم قدره وامتلات قلوبهم من هبة من تقرر عندهم أنه في درجة لم تبلغها الصحابة — فضلا عن بعدهم — وهذا وان لم يصرحوا به فهو بما تكن صدورهم ولا تنطق به ألسنتهم فمح ما قد صار عندهم من هذا الاعتقاد في ذلك الامام اذا بلغهم ان أحد علماء الاجتهاد الموجودين يخالفه في مسألة من المسائل كان هذا المخالف قد ارتكب أمرا شنيعا وخالف عندهم شيئا قطعيًا واخطأ خطأ لا يكفره شيء وان امتدل علي مآذبه اليه بالآيات القرآنية والأحاديث المتواترة لم يقبل منه ذلك ولم يرفع لما جاء به رأسا كائنا من كان ولا يزلون منتصبين له بهذه المخالفة انتقا صاعدا علي وجه لا يستحلونه من الفسقة ولا من أهل البدع المشهورة كالخوارج والروافض ويبخسونه بضعا شديدا فوق ما يبخسون أهل الذمة من اليهود والنصارى * ومن أنكر هذا فهو غير محقق لاحوال هؤلاء ☆

وبالجملة — فهو عندهم ضال مضل ولا ذنب له الا انه عمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم واقتدي بعلماء الاسلام في ان الواجب علي كل مسلم تقديم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم علي قول كل عالم كائنا من كان ☆

ومن المصريحين بهذه الأئمة الأربعة فانه قد صح عن كل واحد منهم هذا المعنى من طرق متعددة. قال صاحب الهداية في روضة العلماء انه قيل لابي حنيفة اذا قلت قولا وكتاب الله يخالفه قال اتركوا قولي بكتاب الله فليل له اذا كان خبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يخالفه قال اتركوا قولي بخبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فليل له اذا كان قول الصحابي يخالفه فقال اتركوا قولي بقول الصحابي اهوقد روي عنه هذه المقالة جماعة من أصحابه وغيرهم وذكر نور الدين السهري نحو ذلك عن مالك (١) قال ابن مدين في منسكه رويانا عن معن بن عيسى قال سمعت يقول انما انا بشر اخطئ وأصيب فانظروا في رأيي كل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به وما لم يوافق الكتاب والسنة فانركوه اه ☆ ونقل الاجهوري والجوشي هذا الكلام واقراء في شرحيهما علي مختصر خليل وقد روي ذلك عن مالك جماعة من أهل مذهبه وغيرهم. وأما الامام الشافعي فقد

تواتر ذلك عنه تواترا لا يخفى على المتعصر فضلا عن كامل فانه نقل ذلك عنه غالب اتباعه ونقله عنه ايضا جميع المترجمين له الامن شذ * ومن جملة من روى ذلك البيهقي فانه ساق اسنادا الى الربيع قال قال سمعت الشافعي وسأله رجل عن مسئلة فقال يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كذا وكذا فقال له السائل يا أبا عبد الله أقول بهذا فارتعد الشافعي وأصفر وحال لونه وقال ويحك وأي أرض تفتق وأي سماء تظاني اذا رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا ولم أقل به نعم على الرأس والعين نعم على الرأس والعين * وروي البيهقي أيضا عن الشافعي انه قال اذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودعوا ما قلت. وروي البيهقي عنه أيضا قال اذا حدث الثقة عن الثقة حتى ينتهي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديث أبدا الاحديث وجد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديث يخالفه * وروي البيهقي ايضا عنه انه قال له رجل وقد روي حديثا أناخذ به فقال متى رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا صحيحا فلم آخذ به فاشهدكم ان عقلى قد ذهب.

وحكى ابن القيم في أعلام الموقعين ان الربيع قال سمعت الشافعي يقول كل مسألة يصح فيها الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند أهل النقل بخلاف ما قلت فانا راجع عنها في حياتي وبعد مماتي . وقال حرمة بن يحيى قال الشافعي ما قلت وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قال بخلاف قولي فاصح من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولى ولا تقلدوني * وقال الحميدى سألت الرجل الشافعي عن مسألة فأثاء وقال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذا وكذا فقال الرجل أقول بهذا يا أبا عبد الله فقال الشافعي رأيت في وسطى زنارا أتراني خرجت من الكنيسة أقول قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقول لي أقول بهذا . أروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أقول به اه ونقل امام الحرمين في نهايته عن الشافعي أنه قال اذا صح خبر يخالف مذهبي فاتبعوه واعلموا انه مذهبي اه وقد روى نحو ذلك الخطيب وكذلك الذهبي في تاريخ الاسلام والنبله وغير هؤلاء من لا يأتى عليه الحصر: وقال الحافظ ابن حجر جرتى توالى

التأسيس قد اشتهر عن الشافعي اذا صح الحديث فهو مذهبي . وحكى عن السبكي أنه مصنف في هذه المسألة ☆

وأما الامام احمد بن حنبل فهو أشد الأئمة الأربعة تفيرا عن الرأي وأبعدهم عنه والزمهم الى السنة + وقد نقل عنه ابن القيم في مؤلفاته كاعلام الموقعين ما فيه التصريح بأنه لا عمل على الرأي أصلا . وهكذا نقل عنه ابن الجوزي وغيره من أصحابه وإذا كان من المانعين للرأي المتفرين عنه فهو قائل بما قاله الأئمة الثلاثة المنقولة نصوصهم على أن الحديث مذهبهم ويزيد عليهم بأنهم سوغوا الرأي فيما لا يخالف النص وهو منعه من الأصل * وقد حكى الشيرازي في الميزان أن الأئمة الأربعة كلهم قالوا * اذا صح الحديث فهو مذهبنا وليس لاحد قياس ولا حجة اه ☆

اذا تقرر لك اجماع أئمة المذاهب الأربعة على تقديم النص على آرائهم عرفت أن العالم الذي عمل بالنص وترك قول أهل المذاهب هو الموافق لما قاله أئمة المذاهب والمقلد الذي قدم أقوال أهل المذاهب على النص هو المخالف لله ورسوله ولأمام مذهبه ولغيره من سائر علماء الاسلام . ولعمري إن القلم جري بهذه القول على وجل من الله وحياء من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ☆ فيالله العجب احتاج المسلم في تقديم قول الله أو رسوله صلى الله عليه وآله وسلم على قول أحد من علماء أمته الى أن يعتضد بهذه القول . يالله العجب أي مسلم يلبس عليه مثل هذا حتى يحتاج الى نقل هؤلاء العلماء رحمهم الله في أن أقوال الله وأقوال رسوله صلى الله عليه وآله وسلم مقدمة على أقوالهم * فان الترجيح فرع التعارض . ومن ذاك الذي يمارض قوله قول الله أو قول رسوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يرجع الى الترجيح والتقديم * سبحانه هذا بهتان عظيم فلا حيا الله هؤلاء المقلدة الذين الجؤوا الأئمة الأربعة الى التصريح بتقديم أقوال الله ورسوله على أقوالهم لما شاهدوهم عليه من الغلو المثابه لغلو اليهود والنصارى في أحبارهم ورجالهم *

وهؤلاء الذين الجؤوا الى نقل هذه الكلمات والا فالامر واضح لا يلبس على أحد ولو فرضنا والعياذ بالله أن علما من علماء الاسلام يجعل قوله كقول الله أو قول رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لكان كافرا مرتدا فضلا عن أن يجعل قوله أقدم من قوله

الله ورسوله — قانا لله وانا اليه راجعون — ما صنعت هذه المذاهب بأهلها والي أي موضع أخرجهتم * وليت هؤلاء المقلدة الجناة الأجلاف نظروا بين العقل اذحموا النظر بين العلم ووازنوا بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين أئمة مذاهبهم وتصوروا وقوفهم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهل يخطر ببال من بقيت فيه بقية من عقل هؤلاء المقلدين ان هؤلاء الائمة المتبوعين عند وقوفهم للمعروض بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يردون عليه قوله او يخالفونه بأقوالهم كلا والله بل هم أتقى لله وأخشى له فقد كان أكابر الصحابة يتركون سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم في كثير من الحوادث هيبة وتعظيما وكان يسجهم الرجل العاقل من أهل البادية اذا وصل يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفيدوا بسؤاله فثبت في الصحيح وكانوا يقفون بين يديه كأن على رؤوسهم الطير يرمون بأبصارهم الي ما بين ايديهم ولا يرفعونها الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احتشاما وتكريما وكانوا أحقر وأقل عند أنفسهم من أن يعارضوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأرائهم وكان التابعون يتأدبون مع الصحابة بقريب من هذا الادب * وكذلك تابعو التابعين كانوا يتأدبون من قريب من آداب التابعين مع الصحابة فإذ ظنك أيها المقلد لو حضر إمامك بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فإذا فانك يامسكين الاهتداء بهدي العلم فلا يفوتك الاهتداء بهدي العقل فانك اذا استضأت بنوره خرجت من ظلمات جهلك الى نور الحق * فإذا عرفت ما نقلناه عن أئمة المذاهب الاربعة من تقديم النص على آرائهم فقد قدمنا لك ايضا حكاية الاجماع على منعهم التقليد وحكيانك ما قاله الامام ابو حنيفة وما قاله امام دار الهجرة مالك بن أنس من ذلك أو لاح لك عما نقلناه قريبا ما ما يقوله امام محمد بن ادريس الشافعي من منع التقليد * وقد قال المزني في أول مختصره ما نصه اختصرت هذا من علم الشافعي ومن معني قوله لا قرأه على من اراده مع إعلامه بنهي عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لدينه ويحتمل فيه لنفسه اه فانظر ما نقله هذا الامام الذي هو من أعلم الناس بمذهب الشافعي رح من تصريحه بمنع تقليده وتقليد غيره *

وأما الامام أحمد بن حنبل فالتصوص عنه في منع التقليد كثيرة . قال ابو داود قلت لاحد الأوزاعي هو اتبع من مالك نقال لا تقلد دينك احدا من هؤلاء ما جاء

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فخذ به . وقال ابو داود سمعته يعني احمد ابن حنبل — يقول الاتباع ان يتبع الرجل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه . ثم من هو من التابعين بخبراه فانظر كيف فرق بين التليد والاتباع . وقال لي أحمد . لا تقلدني ولا مالكا ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري وخذ من حيث أخذوا . وقال : من قلده فقه الرجل أن يقلد دينه الرجال * قال ابن القيم : ولاجل هذا لم يؤلف الامام أحمد كتابا في الفقه وانما دون أصحابه مذهبه من أقواله وأفعاله وأجوبته وغير ذلك * وقال ابن الجوزي في تلييس (١) ابليس — اعلم أن للمقلد على غير ثقة فيما قلده وفي التقليد ابطال منفعة العقل ثم أطال الكلام في ذلك *

وبالجملة فنصوص آئمة المذاهب الأربعة في المنع من التقليد وفي تقديم النص على آرائهم وآراء غيرهم لا تخفى علي عارف من أتباعهم وغيرهم * وأما نصوص سائر الآئمة للتبوعين على ذلك الآئمة من أهل البيت عليهم السلام فهي موجودة في كتبهم معروفة . قد نقلها العارفون بمذاهبهم عنهم . ومن أحب النظر في ذلك فليطالع مؤلفاتهم وقد جمع منها السيد العلامة الامام محمد بن ابراهيم الوزير في مؤلفاته ما يشفي ويكفي لاسيما في كتابه المعروف بالقواعد فانه نقل الاجماع عنهم وعن سائر علماء الاسلام علي تحريم تقليد الاموات وأطال في ذلك وأطاب وناهيك بالامام الهادي يحيى بن الحسين فانه الامام الذي صار أهل الديار اليمنية مقلدين له متبعين لمذهبه من عصره وهو آخر المائة الثالثة الى الآن مع انه قد اشتهر عند أتباعه والمطلعين على مذهبه انه صرح بتضريحها لايبقى عنده شك ولا شبهة بمنع التقليد له وهذه مقالة مشهورة في الديار اليمنية يعلمها مقلدوه فضلا عن غيرهم ولكنهم قلده شاه أم أبي *

وقالوا قد قلده وان كان لا يجوز ذلك — عملا بما قاله بعض المتأخرين * انه يجوز تقليد الامام الهادي . وإن منع من التقليد — وهذا من أغرب ما يطرق سمعك ان كنت ممن ينصف . وبهذا تعرف أن مؤلفات اتباع الامام الهادي في الأصول والفروع وان صرحوا في بعضها بجواز التقليد فهو على غير مذهب امامهم وهذا كما وقع لغيرهم من أهل المذاهب * وقد كان اتباع هذا الامام في المصوّر السائبة وكذلك

(١) قد قتنا بطبعه وأحد لله فليكن به فانه أنفس ما يقتني

اتباع الامام الاعظم زیدین علی علیہ السلام فہم انصاف لاسیما فی فتح الاجتہاد وتسویغ دائرة باب التقليد وعدم قصر الجواز علی امام معین كما یعرف ذلک من مؤلفاتهم بخلاف غیرهم من اتقلدوا فہم أوجبوا علی أنفسهم تقلید المعین واستروحوا الی أن باب الاجتہاد قد انسد وانقطع التفضل من اللہ بہ علی عبادہ واقنوا العوام الذین ہم مشارکون لهم فی الجہل بالمعارف العلییة ودونوا لهم فی معرفۃ مسائل التقليد بانہ لا اجتہاد بعد استقرار المذاهب وانقراض أئمتها فاضوا الی بدعتهم بدعة وشنعوا شنعهم بشنعة وسجلوا علی أنفسهم الجہل فان من یتجاری علی مثل هذه المقالة وحکم علی اللہ سبحانه یمثل هذا الحکم المتضمن بتجیزہ عن التفضل علی عبادہ بما أرشدہم الیہ من تعلم العلم وتعلیمہ لا یجوز عن التجاری علی أن یحکم علی عبادہ بالاحکام الباطلة ویجازف فی إیرادہ وإصدارہ وباللہ العجب ما قنع هؤلاء الجہلۃ التوکل بما هم علیہ من بدعة التقليد الیہی أم البدع ورأس الشنع حتی سدوا علی أمة محمد صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم باب معرفۃ الشریعة من کتاب اللہ وسنة رسولہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم وأنه لا سبیل الی ذلک ولا طریق حتی کان الافہام البشریة قد تغیرت والقول الانسانیة قد ذہبت وكل هذا حرص منهم علی أن تم بدعة التقليد کل الامة وان لا یرتفع عن طبقۃ السافلة أحد من عباد اللہ . وكان هذه الشریعة الی ین اظهرنا من کتاب اللہ وسنة رسولہ قد صارت منسوخة والناسخ لما ما ابتدعوا من التقليد فی دین اللہ فلا یعمل الناس بشیء مما فی الکتاب والسنة بل لاشریعة لهم الا ما قدر تقرر فی المذاهب — اذهب اللہ فان یوافقها ما فی الکتاب والسنة فہا ونعمت والعمل علی المذاهب لا علی ما وافقها منها وأن یخالفها أحدهما أو کلہما فلا عمل علیہ ولا یحل التمسک بہ هذا حاصل قولهم ومفادہ وینت قصیدم ومحل نشیدم ولكنهم رأوا الصریح یمثل هذا یستنکرہ قلوب العوام فضلا عن الخواص وتفسر منه جلودهم وترجف لہ أفئدتهم فعدلوا عن هذه البارة الکفریة . والمقالة الجاہلیة الی ما یلاقیها فی المراد ویوافقها فی المقاد . ولكنه ینفق علی العوام بعض ففاق فقالوا قد انسد باب الاجتہاد . ومعنی هذا الانسداد المقتری والکذب البحت أنه لم یبق فی أهل هذه الملة الاسلامیة من فہم الکتاب والسنة واذا لم یبق من هو كذلك لم یبق سبیل الیہما واذا انقطع السبیل الیہما فکم حکم فیہما

لا عمل عليه ولا التفات اليه سواء وافق المذهب أو خالفه لأنه لم يبق من يفهم ويعرف معناه إلى آخر الدهر • فكذبوا على الله وادعوا عليه سبحانه أنه لا يمكن لمن أن يخلق خلقاً يفهمون ما شرعه لهم وتبدم به حتى كأن ما شرعه لهم من كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس بشرع مطلق بل شرع مقيد مؤقت إلى غاية هي قيام هذه المذاهب وبعد ظهورها لا كتاب ولا سنة بل قد حدث من يشرع لهذه الأمة شريعة جديدة ويحدث لها ديناً آخر وينسخ بما وآه من الرأي وما ظنه من الظن ما يقدمه من الكتاب والسنة وهذا — وإن أنكره بالسنتهم فهو لازم لهم لا محيص لهم عنه ولا مهرب ولا فائ معنى لقولهم قد انسب باب الاجتهاد ولم يبق الا اخرج التقليد فانهم ان أقروا بأنهم قائلون بهذا لزمتهم الاقرار بما ذكرناه • وعند ذلك تلو عليهم (اتخذوا ايجابهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) وإن أنكروا القول بذلك وقالوا باب الاجتهاد مفتوح والتمسك بالتقليد غير حتم لهم فما بالك • يالوكاه — ترمون كل من عمل بالكتاب والسنة وأخذ دينه منها بكل حجر ومدو وتستحلون عرضه وعقوبته وتجدلون عليه بخيلكم ورجلكم *

وقد علموا وعلم كل من يعرف ما هم عليه أنهم مصممون على تخليق باب الاجتهاد وانقطاع السبل إلى معرفة الكتاب والسنة فلزمهم ما ذكرناه بلا تردد فانظر أيها المنصف ما حدث بسبب بدعة التقليد من البلاء الدينية والزوايا الشيطانية فإن هذه المقالة مخصوصها — أعني السداد باب الاجتهاد لو لم يحدث من مقاصد التقليد الا هي لكان فيها كفاية ونهاية فانها حادثة رفعت الشريعة بأسرها واستلزمت نسخ كلام الله ورسوله وتقديم غيرهما واستبدال غيرهما بهما

يا ناصي الاسلام قم وانته قد زال عرف وبدأ منكرو

وما ذكرنا فيما سبق من أنه كان في الزيدية والهدوية في الديار اليمنية انصاف في هذه المسألة بفتح باب الاجتهاد فذلك إنما هو في الازمنة السابقة كما قررناه فيما سلف وأما في هذه الازمنة فقد ادركنا منهم من هو أشد تمصبا من غيرهم فانهم اذا سمعوا برجل يدعى الاجتهاد ويأخذ دينه من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم قاموا عليه قياما تبكي عليه عيون الاسلام واستحلوا منه ما لا يستحلونه من اهل الذمة من الطعن واللعن والتفسيق والتكبر والهجوم عليه إلى دياره ورجعه بالاحجار

والاستظهار ونهتكم حرمة وتعلم يقينا لولا ضبطهم سوط هبة الخلافة أعز الله أركانها وشيد سلطانها لاستحووا اراقة دماء العلماء المتبين الى الكتاب والسنة وقفلوا بهم مالا يفعلونه بأهل القننة وقد شاهدنا من هذا مالا يتسع المقام لبسطه.

والسبب في بلوغهم هذا المبلغ الذي ما بلغ غيرهم أن جماعة من شياطين المقلدين الطالبين لقوائد الدنيا يعلم الدين يومنون العوام الذين لا يفهمون من الاجناد والسوقة ونحوهم بأن الخالف لا قد تقرر يشهم من المسائل التي قد قلدوا فيها هو من التخرين عن أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه وانه من جملة المبغضين له الدافعين تفضله وفضائله الماندين له وللائمة من اولاده فاذا سمع منهم العامي هذا مع ما قد اوتكز في ذهنه من كون هؤلاء المقلدة هم العلماء الميرزون لا يبهرو من زيمهم والاجتماع عليهم وتصدرهم للفتيا والقضا — حسب ما ذكرناه سابقا — فلا يشك ان هذه للتقاليد صحيحة وان ذلك العالم العامل بالكتاب والسنة من أعداء القرابة فيقوم بحمية جاهلية صادرة عن واهمة دينية قد الفاها اليه من قد منا ذكرهم ترويجا لبدعتهم وتفتيا لجهلهم وقصورهم على من هو أجهل منهم وأما اوهموا على العوام بهذه الدقيقة الابليسية لا يعلمونه من ان طبائهم مجبولة على التشجيع الي حد يقصر عنه الوصف حتى لو ان أحد هم سمع التنقص بالجانب الالهي والجانب النبوي لم ينضب له عشر معشار ما ينضبه إذا سمع التنقص بالجانب العلوي بمجرد الوهم والايهام الذي لاحقيقة له.

فهذه الذريعة الشيطانية والدسيسة الابليسية صار علماء الاجتهاد في القطر اليمني في محنة شديدة بالامة والذنب كل الذنب على شياطين المقلدة فانهم هم الداء العضال والسقم القتال ولو كان للامة عقول لم يخف عليهم بطلان تليس شياطين المقلدة عليهم فان من عمل شيئا من عباداته ومعاملاته بنص الكتاب والسنة لا يخطر ببال من له عقل ان ذلك يستلزم الانحراف عن على رضي الله عنه وأبن هذا من ذلك * ولكن العامة قد ضمو الي فقدان العلم فقدان النقل لا سيما في أبواب الدين وعند تليس الشياطين — فاق الله وإنا اليه راجعون * ما للامة الذين قد اظلمت قلوبهم لفقدان نور العلم وللاعتراض على العلماء والتحكم عليهم * وما بال هذه الازمنة جاءت بما لم يكن في حساب فان المعروف من خلق العامة في جميع الازمنة أنهم يبالغون في تعظيم العلماء الي حد يقصر عنه الوصف وربة تزدحمون عليهم للتبرك بتقبيل اطرافهم ويستجييون منهم الدعاء ويقرون بانهم حجج

الله على عباده في بلاده ويطيعونهم في كل ما يأمرونهم به ويذنبون أنفسهم وأموالهم بين أيديهم لاجرم حملهم على هذه الاضاليل الشيطانية والاختلاق الجاهلية بأليس المقلدة بالقدرة التي أسلفنا بيانها — فانظر هل هذه الافعال الصادرة من مقلدة اليمين هي أفعال من يعترف بأن باب الاجتهاد مفتوح الي قيام الساعة وان تقليد المجتهدين لا يجوز لمن بلغ رتبة الاجتهاد وان رجوع العالم الي اجتهاد نفسه بعد احرازه للاجتهاد ولو في فن واحد وسألة واحدة كما صرح لهم بذلك المؤلفون لفقه الأئمة وحروره في الكتب الأصولية والفروعية — كلا والله بل هو صنع من يماضي كتاب الله وسنة رسوله والطالب لهما والراغب فيهما ويمنع الاجتهاد ويوجب التقليد ويحول بين المنتسرين والشريعة ويحلبها عليهم فها وادراكا كما صنعه غيرهم من مقلدة سائر المذاهب بل زادوا عليهم في التلو والتعصب بما تقدم ذكره ☆

ومع هذا فالأئمة قد صرحوا في كتبهم الفروعية والأصولية بشماد معلوم الاجتهاد وانها خمسة وأنه يكفي المجتهد في كل فن مختصر من المختصرات وهؤلاء المقلدة يملكون أن كثيرا من العلماء المالين بالكتاب والسنة المعاصرين لهم يعرفون من كل فن من الفنون الخمسة أضاف القدر المعتبر ويعرفون علوما غير هذه العلوم ، وهم (١) — وان كانوا جهالا لا يعرفون شيئا من المعارف لكنهم يسألون أهل العلم عن مقادير العلماء فيفيدونهم ذلك *

وبهذا تعرف أنه لا حامل لهم على ذلك الا مجرد التعصب لمن قلدوه وتجاوزا الحد في تعظيمه وامتثال رأيه على حد لا يوصف عندهم للصحابة بل لا يوجد عندهم لكلام الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم * أخرج البيهقي وابن عبد البر عن حذيفة بن اليمان انه قيل له في قوله تعالى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) أ كانوا يبدونهم فقال ، لا ولكن يحلون لهم الحرام فيحلونه ويحرمون عليهم الحلال فيحرمونه فصاروا بذلك أربابا * وقد روي نحو ذلك مرفوعا من حديث ابن حاتم — كما قال البيهقي . وأخرج نحو هذا التفسير ابن عبد البر عن بعض الصحابة باسناد متصل به قال أما أنهم لو أمرهم أن يبدوهم ما أطاعوهم ولكنهم أمرهم فحلوا حلال الله حراما وحرامه حلالا فأطاعوهم فكانت تلك الربوية . وفي قوله تعالى (وكذلك

ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير الا قال مترفوها انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مقتدون قال أولو جنتكم بأهدي ما وجدتم عليه آباءكم فآثروا الاقتداء بآبائهم قالوا (انا بما أرسلتم به كافرون) وقال عز وجل (اذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب وقال الذين اتبعوا لو ان لنا كرة فترابا منهم كما تروننا كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين من النار) وقال الله عز وجل (باهذه النمايل التي اتم لها ما كفون قالوا وجدنا آباءنا لها عابدين) وقال (انا أطعنا سادتنا وكرهنا فأضلونا السيل) فهذه الآيات وغيرها مما ورد في مناه ناعية علي المقلدين ما هم فيه وهي وان كان تنزيلها في التكفار لكنه قد صح تأويلها في المقلدين لانحاء اللمة وقد تقرر في الأصول ان الاعتبار بمصوم اللفظ لا بخصوص السبب وان الحكم يدور مع اللمة وجودا وعدما .

وقد احتج أهل العلم بهذه الآيات على ابطال التقليد ولم يمتهم من ذلك كونها نازلة في التكفار . وأخرج ابن عبد البر باسناد متصل عن معاذ رضى الله عنه أنه قال وزاعم تن يكثر فيها المال ويفتح فيها القرآن حتى يقرأه المؤمن والمتنافق والمرأة والصبي والاسود والاحمر فيوشك أحدكم ان يقول قد قرأت في القرآن فما أظن يتبعوني حتى أبتدع لهم غيره فاباكم وما ابتدع فان كل بدعة ضلالة * وأخرج أيضا عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال ويل للاتباع من عثرات العالم قيل كيف ذلك قال يقول العالم شيئا برأيه ثم يجد من هو أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منه فيسترك قوله ثم يمضي للاتباع . وأخرج أيضا عن علي ابن أبي طالب رضى الله عنه انه قال يا كميل ان هذه القلوب أوعى فخيرها أوعى للخير والناس ثلاثة فاعلم رباني ومتعلم على سبيل نجاة وهمج راع اتباع كل فاعق لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجؤا الى ركن وثيق . وأخرج عنه أيضا انه قال اياكم والاستئذان بالرجال فان الرجل يعمل بعمل أهل الجنة ثم يقلب لعلم الله فيه بعمل أهل النار فيموت وهو من أهل النار . وأخرج عن ابن مسعود انه قال ألا لا يقلد أحدكم دينه ان آمن آمن وان كفر كفر فانه لأسوة في الشر ☆

وروى ابن عبد البر باسناده الى عوف بن مالك الأشجعي قال قال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم « تفرق أمتي على بضع وسبعين فرقة اعظمها فتنة قوم يقيسون الدين برأيهم يحرمون ما أحل الله ويحلون به ما حرم الله » . وأخرج البيهقي أيضاً قال ابن القيم بعد إخراجهم من طرق وهؤلاء بين رجال استاده كلهم ثقة حافظ الاجرير ابن عثمان فانه كان منصرفاً عن علي رضي الله عنه ومع هذا احتج به البخاري في صحيحه وقد روى عنه انه تبرا عما نسب اليه من الانحراف . وروى ابن عبد البر باسناده الي أبي هريرة رضي الله عنه فقال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لنمل هذه الامة برهة بكتاب الله وبرهة بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم يعلمون بالرأي فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا » وأخرجه أيضاً باسناد آخر فيه جارية بن المغلس وفيه مقال وروي أيضاً باسناد الي عمر بن الخطاب انه قال وهو على المنبر يأبى الناس ان الرأي انما كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقينا لان الله كان يريه وانما هو متا بالظن والتكلف ☆

وأخرجه أيضاً البيهقي في المدخل وروي ابن عبد البر باسناده الي عمر أيضاً انه قال اهل الرأي أعداء السنن أعينهم الاحاديث ان يعوها وتقلت عنهم ان يرووها فاتقوا الرأي . وروى ابن عبد البر باسناده اليه أيضاً قال اتقوا الرأي في دينكم . وروي عنه أيضاً قال ان أصحاب الرأي أعداء السنن أعينهم ان يحفظوها وتقلت عنهم ان يعوها واستحبوا حين يسألوا ان يقولوا لا نعلم فعارضوا السنن برأيهم فايكم واياهم . وأخرج ابن عبد البر باسناده الي ابن مسعود قال ليس عام الا الذي بعده شر منه لا أقول عام أبتر من عام ولا عام اخصب من عام ولا أمير خير من أمير ولكن ذهاب خباركم وعلماكم ثم يحدث قوم يقيسون الامور برأيهم فيهدم الاسلام ويتنم . وأخرجه البيهقي باسناد وجاله ثقات . وأخرج أيضاً ابن عبد البر عن ابن عباس قال انما هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فمن قاله بعد ذلك برأيه فما أدري أفي حسناته أم في سيئاته . وأخرج أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عروة بن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما عن التمة فقال ابن عباس أراهم سيهلكون تقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقول قال أبو بكر وعمر : وأخرج أيضاً عن أبي الدرداء رضي الله عنه انه قال من يعذرنى من معاوية

أُجِدَ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومخبرني برأيه . ومثله عن عبادة رضى الله عنه . وأخرج أيضا عن عمر رضى الله عنه قال : السنة ماضية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبعوا خطأ الرأي سنة للأمة . وأخرج أيضا عن عروة بن الزبير أنه قال لم يزل امرئ بني إسرائيل مستقيما حتى أدركت فيه المولدون أبناء سبأ الأثم فآخذوا فيه بالرأي فأضلوا بني إسرائيل . وأخرج أيضا عن الشعبي أنه قال أياكم والمقايضة فوالذي نفسي بيده لئن أخذتم بالمقايضة لتحلل الحرام وتخرج من الحلال ولكن ما بئسكم من حفظ عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما حفظوه . وروى ابن عبد البر أيضا في ذم الرأي والتبرى منه والتفريط به بكلمات تقارب هذه الكلمات عن مسروق وابن سيرين وعبد الله بن المبارك . وسفيان وشريح والحسن البصري . وابن شهاب .

وذكر الطبري في كتاب تهذيب الآثار له بإسناده إلى مالك . قال قال مالك نحيض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد تم هذا الأمر واستكمل : فأي ينبغي أن تتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تتبع الرأي فإنه متى اتبع الرأي جاء رجل آخر أقوى في الرأي منك فاتبعته فانت كالأجاء رجل عليك اتبعته أرى هذا لا يتم . وروى ابن عبد البر عن مالك بن دينار أنه قال لقاعدة . أتدري أي علم دعوت قتيل بين الله وعباده . فقلت هذا لا يصلح وهذا يصلح . وروى ابن عبد البر أيضا عن الأوزاعي أنه قال عليك بأثر من سلف وإن رفضك الناس وإياك وآراء الرجال . وإن زخرفوا لك القول . وروى أيضا عن مالك أنه قال . ما علمته يقل به ودل عليه وما لم تعلم فاسكت وإياك أن تقلد الناس قلادة سوء . وروى أيضا القعنبي أنه دخل على مالك فوجده يبكي فقال . وما الذي يبكيك . فقال يا ابن قنبر أنا لله على ما فرط مني ليتني جلدت بكل كلمة تكلمت بها في هذا الأمر سوطا ولم يكن يكن فرط مني ما فرط من هذا الرأي وهذه المسائل وقد كان لي سعة فيما سبقت إليه ☆

وروى أيضا عن سحنون أنه قال . ما أدري ما هذا الرأي الذي صفكت به الدماء واستجلت به الفروج واستحقت به الحقوق . وروى أيضا عن أيوب أنه قيل له مالك لا تظن في الرأي فقال أيوب قيل للعمار مالك لا تفتقر قال أكره مضغ الباطل . وروى عن الشعبي أيضا أنه قال والله لقد بنض إلى هؤلاء القوم المسجد حتى لهو ابتض إلى من كناسة

هاري قيل لهم من هم * قال هؤلاء الرائيون وكان في ذلك المسجد الحكم وحده وأصحابها
وذكر ابن وهب أنه سمع مالكا يقول لم يكن من أمر الناس ولا من مضي من
سلفنا ولا أدركت أحدا اقتدى به يقول في شيء . هذا حرام وهذا حلال ما كانوا
يجترئون على ذلك وإنما كانوا يقولون نكروه هذا * ونرى هذا حسنا * وينبغي هذا
ولا نرى هذا وزاد بعض أصحاب مالك عنه في هذا الكلام أنه قال * ولا يقولون
هذا حلال وهذا حرام أما سمعت قول الله عز وجل (قل أرأيتم ما أزل الله لكم
من رزق فجاءتم منه حلالا وحراما قل الله أذن لكم أم على الله تفترون) * الحلال
ما أحله الله ورسوله * والحرام ما حرمة الله ورسوله . وروى ابن عبد البر أيضا عن
أحمد بن حنبل أنه قال رأى الاوزاعي ورأي مالك ورأي أبي حنيفة كله رأى وهو
خدي سواء . وإنما الحجة في الآثار : وروى أيضا عن سهل بن عبد الله التستري أنه
قال ما أحدث أحد شيئا في العلم الا سئل عنه يوم القيامة فان وافق السنة سلم . والا
فهو العطب . وقال الشافعي في تفسير البدعة المذكورة في الحديث الثابت في الصحيح
من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى
الله عليه وآله وسلم وشرا الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة » * ان المحدثات من الأمور
خريان * أحدها ما أحدث يخالف كتابا أو سنة أو آرا أو إجماعا فهذه البدعة الضلالة
والثانية ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذه الأمة * وهذه محدثة غير
مذمومة * وقد قال عمر رضي الله عنه في قيام شهر رمضان لعمدة البدعة هذه * وأخرج
اليهقي في المدخل عن ابن مسعود انه قال اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كنتم * وأخرج
أيضا عن عبادة بن الصامت قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يكون
بعدي رجال يعرفونكم ما تذكرون وينكرون عليكم ما تعرفون فلا طاعة لمن عصى
الله ولا تعملوا برأيكم * وأخرج عن عمر أنه قال اتقوا الرأي في دينكم . وأخرج عنه
أيضا بسند رجاله ثقات انه قال يأبى الناس أنهموا الرأي على الدين : وأخرج أيضا
عن علي ابن أبي طالب أنه قال : لو كان الدين بالرأي لكان باطن الحقيق أحق بالمسح
من ظاهرها ولكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على ظاهرها
وهو أثر مشهور أخرجه غير اليهقي أيضا *

وأخرج اليهقي أيضا ما يفيد الارشاد الى اتباع الآثر والتفكير عن اتباع الرأي عن
ابن عمر وابن سيرين والحسن والشعبي وابن عوف والاوزاعي وسفيان الثوري والشافعي

وابن المبارك وعبد العزيز ابن أبي سلمة وأبي حنيفة ويعقوب بن آدم ومجاهد : وأخرج
 أبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال « العلم ثلاثة فما سوى ذلك فضل آية محكمة وسنة قائمة
 وفريضة عادلة » وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد الأفريقي وعبد الرحمن بن رافع وفيه
 مقال * قال ابن عبد البر السنة القائمة الثابتة الدائمة المحفوظ عليها معمولاً بها لقيام إسناده
 والفريضة العادلة المساوية للقرآن في وجوب العمل بها وفي كونها صدقاً وصواباً *
 وأخرج الديلمي في مسند الفردوس وأبو نعيم والطبراني في الأوسط والخطيب والدارقطني
 وابن عبد البر عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما موقوفاً : العلم ثلاثة
 أشياء كتاب ناطق وسنة ماضية ولا أدرى . وإسناده حسن . وأخرج ابن عبد البر عن
 ابن عباس رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما الأمور ثلاثة
 أمر تين لك رشده قائمه وأمر تين لك زغه قاحتبه وأمر اختلف فيه فكله إلى عالمه »
 والحاصل أن كون الرأي ليس من العلم لا خلاف فيه بين الصحابة والتابعين وتابعيهم
 قال ابن عبد البر ولا أعلم بين متقدمي علماء هذه الأمة وسلفها خلافاً أن الرأي ليس بعلم
 حقيقة وأما أصول العلم فالكتاب والسنة اهـ ☆

وقال ابن عبد البر حد العلم عند العلماء والمتكلمين في هذا المعنى هو ما سبقته
 وتبينته وكل من استيقن شيئاً وتبينه فقد علمه * وعلى هذا من لم يستيقن الشيء وقال
 به تقليداً فلم يعلم * والتقليد عند جماعة العلماء غير الاتباع * لأن الاتباع هو أن
 تتبع القائل على ما بان لك من فضل قوله وصحة مذهبه * والتقليد أن تقول بقوله
 وأنت لا تعرفه ولا وجه القول ولا معناه وتأتي من سواه * وإن تبين لك خطأ فتتبعه مهاجرة
 خلافة وأنت قد بان لك فساد قوله وهذا يحرم القول به في دين الله سبحانه وتعالى اهـ ☆
 وبما يدل على ما أجمع عليه السلف من أن الرأي ليس بعلم قول الله عز وجل
 (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) قال عطاء بن أبي رباح وميمون بن
 مهران وغيرهما * الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه وإلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم
 هو الرد إلى سنته بهدوته . وعن عطاء في قوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول)
 قال طاعة الله ورسوله اتباع الكتاب والسنة وأولي الأمر منكم قال أولو العلم والفقه وكذا
 قال مجاهد ويبدل على ذلك من السنة حديث الرباض بن سارية وهو ثابت في السنن ورجاله

وجال الصحيح : « قال وعظما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موعظة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب فقلنا يا رسول الله ان هذه موعظة مودع فاذا سجدنا فقال تركتم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي الا هالك ومن يشئ منكم فسيرى اختلافا كثيرا فليكن بما عرقت من سنق وسنة الخلفاء المهديين الراشدين وعليكم بالطاعة وان كان عبدا حبشيا عضوا عليها بالثواجذنا للمؤمن كالجمل الا تفكلا قيدا نقاد » : وأخرجه أيضا ابن عبد البر باسناد صحيح وزاد « واياكم ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة » وفي رواية ٠ « واياكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة »

والاحاديث في هذا الباب كثيرة جدا ويكفي في دفع الرأي وأنه ليس من الدين قول الله عز وجل (اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) فاذا كان الله قد اكمل دينه قبل أن يقبض نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فاهذا الرأي الذي أحدثه أهله بعد ان اكمل الله دينه ٠ ان كان من الدين في اعتقادهم ٠ فهو لم يكل عندكم الا برأيهم * وهذا فيه رد للقرآن * وان لم يكن من الدين : فأي فائدة في الاشتغال بما ليس من الدين *

وهذه حجة قاهرة ودليل عظيم : لا يمكن صاحب الرأي ان يدفعه بدافع أبدا فاجعل هذه الآية الشريفة أول ما تصك به وجوه أهل الرأي وترغم به آنا فهم وتدحض به حججهم فقد أخبرنا الله في محكم كتابه انه اكمل دينه ولم يمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا بعد ان أخبرنا بهذا الخبر عن الله عز وجل : فمن جأنا بالشيء من عند نفسه : وزعم انه من ديننا : قلنا له الله اصدق منك فاذهب فلا حاجة لنا في رأيك ولبت المقلدة فهموا هذه الآية حق الفهم حتى يستريحوا ويتركوا : ومع هذا فقد أخبرنا في كتابه انه أحاط بكل شيء علما فقال (ما فرطنا في الكتاب من شيء) * وقال تعالى (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة) ثم أمر عباده بالحكم بكتابه فقال (وان أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) * وقال (إنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما) * وقال (ان الحكم الا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين) * وقال (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) * (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) * (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) وأمر عباده أيضا في محكم كتابه

بإتباع ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سبحانه (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب) * (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) * وقال (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولعلكم ترحمون) وقال (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين) * وقال (ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا) * وقال (ومن يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فإني أرسلتك عليهم حفيفا) وقال (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) * (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين) وقال (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا فإن توليتم فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين) وقال (وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين) وقال (وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتشعروا وتذهب ربحكم واصبروا إن الله مع الصابرين) وقال (قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وإن تطيعوه تهتدوا وما على الرسول إلا البلاغ المبين) وقال (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون) * وقال (ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم) وقال تعالى (أنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون) وقال (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) والاستنكار على الاستدلال على وجوب طاعة الله ورسوله لا يأتي بفائدة : فليس أحد من المسلمين يخالف ذلك ومن أنكره فهو كافر خارج عن حزب المسلمين *

وأما أردنا هذه الآيات الشريفة لقصد تلين قلب المقلد الذي قد جد و صار كالجلد .
فانه اذا سمع مثل هذه الأوامر . ربما امتثلها وأخذ دينه عن كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم . طاعة لا وأمر الله تعالى . فان هذه الطاعة وان كانت معلومة لكل مسلم كما تقدمه لكن الانسان يذهل عن اتقار القرآنية والزواجر النبوية .
غذا ذكرها زجر ولا سيما من نشأ على التقليد وأدرك سلفه قاطنين عليه غير

مفرح زحجين عنه فانه يقع في قلبه ان دين الاسلام هو هذا الذي هو عليه وما كان مخالفا له فليس من الاسلام في شيء فاذا راجع نفسه رجع ولهذا نجد الرجل اذا انشأ على مذهب من هذه المذاهب ثم سمع قبل ان يتبرن بالعلم ويعرف ما قاله الناس خلافا يخالف ذلك المؤلف استكره وأباه قلبه وتفرع طبعه وقد رأينا وسعنا من هذا الجنس من لا يأتي عليه الحصر ولكن اذا وازن العاقل بعقله بين من اتبع أحد أئمة المذاهب في مسألة من مسائله التي رواها عنه المقلد ولا مستدل ذلك العالم فيها بل قالها بمحض الرأي لعدم وقوفه على الدليل وبين من تمسك في تلك المسألة بخصوصها بالدليل الثابت في القرآن أو السنة افاده العقل أن بينهما مسافات ينقطع فيها أعناق الابل بل لاجماع بينهما ان من تمسك بالدليل أخذ بما أوجب الله عليه الأخذ به واتباع ما شرعه الشارع بجميع الأئمة أو لها وآخرها وحيها وميتها وأخذهم هذا العالم الذي تمسك المقلد له بمحض رأيه هو محكوم عليه بالشرعية لأنه حاكم فيها وهو تابع لها لا متبوع فيها فهو كمن اتبعه في ان كل واحد منهما فرضه الأخذ بما جاء عن الشارع لافرق بينهما الا في كون المتبوع عالما والتابع جاهلا : فالعالم يمكنه الوقوف على الدليل من دون ان يرجع الى غيره لانه قد استعد لذلك بما اشتغل به من الطلب والوقوف بين يدي أهل العلم والتخرج لهم في معارف الاجتهاد والجاهل يمكنه الوقوف على الدليل بسؤال علماء الشريعة على طريقة طلب الدليل واسترواء النص وكيف حكم به في حكم كتاب الله أو على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في تلك المسألة فيفيدونه النص ان كان ممن يعقل الحجة اذا دل عليها أو يفيدونه مضمون النص بالتعبير عنه بعبارة يفهما فهم رواية وهو مستوي وهذا عامل بالرواية لا بالرأي والمقلد عامل بالرأي لا بالرواية لانه يقبل قول النير من دون أن يطالبه بحجة . وذلك هو في سؤاله له مطالب بالحجة لا بالرأي فهو قبل رواية الغير لأرأيه وهذا من هذه الحثية متقابلا *

فانظر كم الفرق بين المزلتين . فان العالم الذي قلده غيره اذا كان قد أجهد نفسه في طلب الدليل ولم يجده ثم أجهد رأيه فهو معذور . وهكذا اذا أخطأ في اجتهاده فهو معذور بل مأجور للحديث المتفق عليه * « اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وان اجتهد فأخطأ فله أجر » . فاذا وقف بين يدي الله وتبين خطؤه كان يده هذه الحجة الصحيحة بخلاف المقلد فانه لا يجد حجة يدلي بها عند السؤال في موقف الحساب

لانه قلد في دين الله من هو خطييء وعدم مؤاخذه المجتهد على خطئه لا يستلزم عدم مؤاخذه من قلده في ذلك الخطأ . لا عقلا ولا شرعا ولا عادة *

فان استروح المقلد الى مسألة تصويب المجتهد فالقائل بها انما قال انما المجتهد مصيب بمعنى انه لا ياتم بالخطأ بل يؤجر على الخطأ بعد توفية الاجتهاد حقه ولم يقل انه مصيب للحق الذي هو حكم الله في المسألة فان هذا خلاف مانطق به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث حيث قال ان اجتهد الحاكم فاصاب فله أجران وان اجتهد فخطأ فله أجر فانظر هذه العبارة التبوية في هذا الحديث الصحيح المتفق عليه عند أهل الصحيح (١) والمتلقى بالتبوت بين جميع الفرق فانه قال وان اجتهد فخطأ قسم ما يصدر عن المجتهد في الاجتهاد في مسائل الدين التي قسمين أحدهما هو فيه والآخر هو خطييء فكيف يقول قائل انه مصيب للحق سواء أصاب أو أخطأ وقد ساء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطيئا فن زعم أن مراد القائل بتصويب المجتهد من الاصابة للحق مطلقا قد غلط عليهم غلطا ينافي ونسب اليهم ما هم منهم . ولهذا أوضح جماعة من المحققين مراد القائلين بتصويب المجتهدين بان مقصودهم مصيبون من الصواب الذي لا ينافي الخطأ لان الاصابة التي هي مقابلة للخطأ فان سمية الخطييء مصيبا هي باعتبار قيام النص على انه مأجور في خطائه لا باعتبار انه لي . فهذا لا يقول به عالم ومن لم يفهم هذا المعنى فعليه ان يتهم نفسه : ويحيل الذنب على قصوره فيقبل ما أوضحه له من هو أعرف منه بفهم كلام العلماء . وان استروح المقلد الى الاستدلال بقوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون) فهو يقتصر على سؤال أهل العلم عن الحكم الثابت في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يبينوه له كما أخذ الله عليهم من بيان أحكامه لمبادءه فان معنى هذا السؤال الذي شرع الله هو السؤال عن الحجة الشرعية وطلبها من العالم فيكون راويا وهذا السائل مسترويا والمقلد يقر على نفسه بأنه يقبل قول العالم ولا يطالبه بالحجة .

فالآية هي دليل الاتباع لا دليل التقليد وقد اوضحنا الفرق بينها فيما سلف هذا على فرض ان المراد بها السؤال العام وقد قدمنا ان السياق يفيد ان المراد بها السؤال الخاص لأن الله يقول (وما اولنا قبلك الارجال الا نوحى اليهم فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون) * وقد قدمنا طرفا من تفسير أهل العلم لهذه الآية وبهذا يظهر لك ان هذه الحجة

التي احتج بها المقلد هي حجة داحضة على فرض ان المراد المعنى الخاص وهي عليه لاله على ان المراد المعنى العام ثم يقول للمقلد أيضا أنت في تقليدك العالم في مسائل العبادات وللعاملات اما ان تكون في أصل مسألة جواز التقليد ، قلدا أو مجتهدا ن كنت ، قلدا فقد قدلت في مسألة لا يميز أمامك التقليد فيها . لأنها مسألة أصولية : والتقليد انما هو في مسائل الفروع فإذا صنعت في نفسك يامسكين . وكيف وقت في هذه الهوة المظلمة . وانت تجد عنها فرجا وخرجا وانت كنت في أصل هذه المسألة مجتهدا فلا يجوز لك التقليد لانك لا تقدر على الاجتهاد في مثل هذه للمسألة الأصولية المتشعبة المشكلة الا وانت ممن علمه الله علما نافعا مخرج به من الظلمات الى النور فلا بالك توقع نفسك فيما لا يجوز وتقلد الرجال في دين الله بعد ان اراحك الله منه واقدرك على الخروج منه . هذا على ما هو الحق من ان الاجتهاد لا يتبعض وانه لا يقدر على الاجتهاد في بعض المسائل الا من قدر على الاجتهاد في جميعها . لأن الاجتهاد هو ملكة تحصل للنفس عند الاحاطة بمآزنها للمعتبرة . ولا ملكة لمن لم يعرف الا الوعظ من ذلك *

فان استروحت الى أن الاجتهاد يتبعض أعداك عليك السؤال تقول . هل عرفت ان الاجتهاد يتبعض بالاجتهاد أم بالتقليد . فان كنت عرفت ذلك بالتقليد فالمسألة أصولية لا يجوز التقليد فيها باعترافك واعتراف إمامك . وإن كنت عرفت ذلك بالاجتهاد فهذه أيضا مسألة أخرى من مسائل الأصول أقدرك الله على الاجتهاد فيها فلا صنعت هذا الصنع في مسائل الفروع فانك على الاجتهاد فيها أقدر منك على الاجتهاد في مسائل الأصول . فاصنع في مسائل الفروع هكذا واستكثر من علوم الاجتهاد حتى تصير من أهله . ويفرج الله عنك هذه الغمة ويكشف الله عنك بما علمك هذه الظلمة فانك اذا دفت نفسك الى الاجتهاد الأكبر . فالمسافة قريبة . ومن قدر على البعض أقدر على الكل . ومن عرف الحق في المعارك الأصولية عرفه في المسائل الفروعية وستعرف بعد ان تعرف علوم الاجتهاد كما ينبغي بطلان ما تظنه الآن من جواز التقليد ومن تبعض الاجتهاد بل لو طرحت عنك العصية وجردت نفسك لفهم ما حررتك لك في هذه الورقات من أوله الى آخره . لقادك عقلك وفهمك الى انه الصواب قبل أن تجمع معارف الاجتهاد فالفهم قد تفضل الله به على غالب عباده والحق لا يحتجب على أهل التوفيق والانصاف شاهد صدق على وجدان الحق

ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم اعلم الناس أبحرهم بالحق إذا اختلف الناس وهو حديث أخرجه الحاكم في مستدركه وصححه . وأخرجه أيضا غيره فان طال بك الصجاج وسلكت من جهاتك في فجاج وتوفحت غير محتشم وأقدمت غير محجج قللت إن مسأله جواز التقليد هي وإن كانت مسئلة أصولية وقد أطبق الناس على أنه لا يجوز التقليد في مسائل الاصول وصار هذا معروفا عند أبناء جنس من المقلدين .
لكني أقول بأن التقابيد فيها وفي سائر مسائل الاصول جائز .

فقول ومن أين عرفت جواز التقليد في مسائل الاصول هل كان هذا منك تقليدا أو اجتهادا ؟ فان قلت تقليدا فقول ومن ذاك الذي قلته فانا قد حكينا لك فيما سبق ان أئمة المذاهب يعمون التقليد كما يعمه غيرهم في مسائل الفروع فضلا عن مسائل الاصول . فان قلت قلدهم أو قلدت واحدا منهم وهو الذي التزمت مذهبه في جميع ما قاله من دون أن تطالبه بحجة فقد كذبت عليه وعلت نفسك بالباطيل فان غيرك ممن هو أعلم منك بمذهبه وأعرف بنصوصه قد قل عنه أنه يمنع التقليد . وإن قلت قلدت غيره فمن هو ثم كيف سمعت نفسك في هذه المسألة بخصوصها بالخروج من مذهبه وتقليد غيره وبالجمل ؟ فمن تلاعب بدنه ونفسه الى هذا الحد فهو بالبيسة أشبه وليت أن هؤلاء المقلدة قلدوا أئمتهم في جميع ما يقولوه فاهم لو فعلوا ذلك لزمهم أن يقلدوهم في مسألة التقليد . وهم يقولون بعدم جوازه كما عرفت سابقا . وحينئذ يتدون بهم في هذه المسألة ولا يتم لهم ذلك الا بترك التقليد في جميع المسائل فيريحون أنفسهم ويخلعونها من هذه الشبكة بالوقوف في جبل من جبالها .

ثم قول لهذا المقلد أيضا من أين عرفت أنه جامع لعلوم الاجتهاد فقول له ومن أين لك هذه المعرفة بامسكين ؟ فانت تقرأ على نفسك بالجهل وتكذبها في هذه الدعوى ولولا جهلك لم تقلد غيرك . وان قال عرفت بها باخبار أهل العلم ان أمامي قد جمع علوم الاجتهاد فقول هذا الذي أخبرك هل هو مقلد أو مجتهد ؟ فان قلت هو مقلد فمن أين للمقلد هذه المعرفة : وهو مقر على نفسه بما أقررت به على نفسك من الجهل . وان قلت أخبرك بذلك رجل مجتهد : فقول لك من أين عرفت انه مجتهد وانت مقر على نفسك بالجهل : ثم نعود عليك السؤال الاول الى مالا نهاية له : ثم تقول للمقلد من أين عرفت أن الحق بيد الامام الذي قلده وانت تعلم أن غيره من

العلماء قد خالفه في كل مسألة من مسائل الخلاف : ان قلت عرفت ذلك تقليدا * فن
ابن المقلد معرفة الحق والحقين : وهو مقرر على نفسه بأنه لا يطالب بالحجة * ولا
يقبلها اذا جاءته * فمالك يا مسكين والكذب على نفسك بما يشهد عليك بطلانه
لسانك : بل يشهد عليك كل مقلد ومجتهد بخلاف دعوتك *

وان قلت عرفت ذلك بالاجتهاد فلست حينئذ مقلدا ولا من أهل التقليد بل
التقليد عليك حرام : فمالك تسمع نعمة الله عليك وتكرها والله يقول [واما بصفة
ربك فحدث] ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « ان الله يحب ابن اُمر
نعمته على عبده » . وأثر نعمة العلم أن يعمل العالم بعلمه . ويأخذ ما تبده الله به من
الجهة التي أمره الله بالاخذ منها في محكم كتابه . وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وآله
وسلم * وتلك الجهة هي الكتاب والسنة كما تقدم سرد أدلة ذلك . وهو أمر متفق
عليه لا خلاف فيه وعلى كل حال فانت بتقليدك مع كونك قاصرا ممن عمل في دين
الله بغير بصيرة ونرك ما لا شك فيه الى ما فيه الشك وتبديل بالحق شيئا لا تدري
ما هو وان كنت مجتهدا فانت ممن أضله الله على علم وختم على سمعه وبصره . فلم ينفعه
علمه وصار ما علمه حجة عليه . ورجع من النور الى ظلمات . ومن اليقين الى الشك .
ومن الزيا الى الزى . فلا لمالك . بل للبدن وللقم . هذا ان كان ذلك للمقلد يدعى
ان امامه علي حق في جميع ما قاله . وان كان يقران في قوله الحق والباطل وانه بشر
يخطئ ويصيب . ولا سيما في محض الرأي الذي هو على شفا جرف هار فتقول له ان
كنت قائلا بهذا فقد اصبحت وهو الذي يقوله امامك لو سأله سائل عن مذهبه وجميع
ما دونه من مسائله . ولكن اخبرنا ما حملك ان تجعل ما هو مشتمل على الحق والباطل
قلادة في عنقك وتلزمه وتدين به غير تارك لشيء منه فان الخطأ من أمامك قد
عذره الله فيه . بل جعل له اجرا في مقابلته كما تقدم تقريره لأنه مجتهد ولم يجتهد ان خطأ
أجر كما صرح بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانت من اخبرك بانك معذور
في اتباع الخطأ وأي حجة قامت لك على ذلك . فان قلت انك لو تركت التقليد وسألت
أهل العلم عن التصوص لكنت غير قاطع بالصواب . بان يحتمل ان الذي أخذت به
وسألت عنه هو حق . ويحتمل انه باطل . فتقول ليس الامر كذلك . فان التمسك
بالدليل الصحيح كله حق وليس شيء منه بباطل * والمفروض انك ستسأل عن دينك

في عباداتك . ومعاملاتك علماء الكتاب والسنة وهم اتقى الله من ان يقتوك بغير ما
سألت عنه * فانك انما سألته من كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في ذلك الحكم الذي اردت العمل به . وهم بل جميع المسلمين يعلمون ان كتاب الله
هو سنة رسوله حق لا باطل وهذا الفاصل له * ولو فرضنا ان المسؤول قصر في البحث
فانك مثلاً بحديث ضعيف وترك الصحيح . أو بآية منسوخة . وترك الحكمة . لم
يكن عليك في ذلك بأس . فانك قد فعلت ما هو فرضك واسترويت أهل العلم عن الشريعة
المطهرة لا عن آراء الرجال ☆ وليس للقلد ان يقول كقولك هذا . فيزعم ان إمامه
اتقى الله من أن يقول بقول باطل . لانا نقول هو معترف ان بعض رأيه خطأ لم يترك بان
تبعه في خطئه بل نهاك عن تقليده ومنعه عن ذلك كما تقدم تحريره عن أئمة المذاهب
وعن سائر المسلمين بخلاف من سأله عن الكتاب والسنة فأتاك بذلك فإنه يعلم
ان جميع ما في الكتاب والسنة حق وضيق وهدى ونور وأنت لم تسأل الا عن ذلك
ثم نقول لك أيها القلد ما بالك متعرف في كل مسألة من مسائل الفروع التي أنت
مقلد فيها بانك لا تدري ما هو الحق فيها ثم لما أوردناك إلى ان ما أنت عليه من التقليد
شبه جائز في دين الله * أنت تقسك مقاماً لا تستحقه ونصبت نفسك في منصب لم
تأهل له . فأخذت في الخاصة والاستدلال بمجواز التقليد وجئت بالشبهة الساقطة
التي قدما دفعا في هذا المؤلف فها نزلت نفسك في هذه المسألة الأصولية العظيمة
للمشعبة تلك المنزلة التي كنت تنزلها في مسائل الفروع فالك وللنزول في منازل الفحول
والسلوك في مسالك أهل الأيدي المتباعدة في الطول * فاهلك امرء عرف قدر نفسه
حقل هنا لا أدري إنما سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته * فقول هكذا سيكون جوابك
لشكر ونكير بعد ان تقبر ويقال لك لا دريت ولا تليت كما ثبت بذلك النص الصحيح
واذا كنت معترفاً بانك لا تدري فشفاء الى السؤال * فسل من تتق بدينه وعلمه
وانصافه في مسألة التقليد حتى تكون علي بصيرة ولو كان إمامك الذي تملقه حياً
لا رشدناك اليه . وأمرناك بالتعويل عليه . فإنه أول ناه لك عن التقليد كما عرفناك
فيما سبق ولكنه قد صار رهين البلى ☆ وتحت أطباق التري ☆ فأسأل غيره من العلماء
الموجودين * وهم بحمد الله في كل صقع من بلاد الاسلام * فإله سبحانه حافظ
دينه بهم وحجته قائمة على عباده بوجودهم * وان كنتموا الحق في بعض الأحوال

أما لتقية مسوغة كما قال تعالى «إلا أن تنفوا منهم نقاة» أو بعداهنة أو طمع في جاء
أموال ولكنهم على كل حال إذا عرفوا من هو طالب للحق راغب فيه
سائل عن دينه سالك مسالك الصحابة والتابعين وتابعيهم لم يكتموا عليه الحق ولا
واغوا عنه * فان كنت لا تثق بأحد من العلماء وثوقك بامامك الذي نشأت على
مذهبه فارجع الى نصوصه التي قدمنا اليك الاشارة الى بعضها وفيها ما ينفع الفقه
ويشفي العلة واعلم ارشدك الله أيها المقلد انك ان أنصفت من نفسك وخليت بين عقلك
وفهمك وبين ما حرره الله في هذا المؤلف لم يبق معك شك في أنك على خطر عظيم
هذا ان كنت مقتصرا في التقليد على ما تدعو اليه حاجتك بما يتعلق به أمر عبادتك
ومعاملتك * اما اذا كنت مع كونك في هذه الرتبة الساقطة مرشحا نفسك لفتيا
السائلين وللقضاء بين المتخاصمين . فاعلم أنك بمنح . ومنح بك . ومبتلى . ومبتلى
بك . لانك تريق الدماء باحكامك وتقتل الأملأك والحقوق من أهلها وتخلل الحرام
وتحرم الحلال . ونقول على الله ما لم يقل غير مستند الى كتاب الله وسنة رسوله صلى
الله عليه وآله وسلم . بل بشي . لا تدرى أحق هو أم باطل باعتراك على نفسك بأنك
كذلك فاذا يكون جوابك بين يدي الله فان الله انما أمر حكام العباد ان يحكموا
بينهم بما أنزل الله . وأنت لا تعرف . ما أنزل الله على الوجه الذي يراد به وأمرهم
أن يحكموا بالحق وأنت لا تدرى بالحق . وانما سمعت الناس يقولون شيئا نقلته .
وأمرهم ان يحكموا بينهم بالعدل . وأنت لا تدرى بالعدل من الجور . لان العدل هو
ما وافق ما شرعه الله والجور ما خالفه فلهذا الاوامر لم تقاوم تلك بل للأموور بها
غيرك فكيف قتت بشي . لم تؤمر به ولا نذبت اليه وكيف أقدمت على أصول في الحكم
بغير ما أنزل الله حتى تكون ممن قال فيه (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الظالمون) « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » « ومن لم يحكم بما
أنزل الله فأولئك هم الكافرون » فهذه الآيات الكريمة متناولة لكل من لم يحكم
بما أنزل الله فانك لا تدمي انك حكمت بما أنزل الله . بل تقر بأنك حكمت بقول
العالم الفلاني . ولا تدرى هل ذلك الحكم الذي حكم به هل هو من محض رأيه ام
من المسائل التي استدل عليها بالدليل ثم لا تدرى اهو اصاب في الاستدلال ام خطأ .
وهل اخذ بالدليل القوي ام الضعيف . فانظريامسكين ما صنعت بنفسك فانك لم يكن جهلك
مقصورا عليك بل جهلت على عباد الله فأرقت الدماء . واقتت الحدود ودمتكم الحرم بما

لا تدري فقبح الله الجهل ولا سيما إذا جعله صاحبه شرعا وديناله وللمسلمين فإنه طاعوت عند التحقيق. وإن ستر من التليس ستروق في أيها القاضي المقلد أخبرنا أي القضاة الثلاثة أنت الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا ثلاثة قاضين في النار وقاض في الجنة فالقاضيان اللذان في النار. قاض قضا بغير الحق. وقاض قضي بالحق وهو لا يعلم أنه الحق والذي في الجنة قاض قضي بالحق وهو يعلم أنه الحق. فبالله عليك هل قضيت بالحق وأنت تعلم أنه الحق إن قلت نعم. فانت وسائر أهل العلم يشهدون بانك كاذب لانك معترف بانك لا تعلم بالحق. وكذلك سائر الناس يحكمون عليك بهذا من غير فرق بين مجتهد ومقلد وإن قلت أنك قضيت بما قاله امامك. ولا تدري أحق هو أم باطل كما هو شأن كل مقلد علي وجه الأرض فانت باقرارك هذا أحد رجلين إما قضيت بالحق وأنت لا تعلم بأنه الحق * أو قضيت بغير الحق لان ذلك الحكم الذي حكمت به هو لا يخلو عن أحد الأمرين أما أن يكون حقا * وأما أن يكون غير حق وعلى كلا التقديرين فانت من قضاة النار بنص الاختار وهذا ما أظنه يترد فيه أحد من أهل الفهم بأمرين أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل القضاة ثلاثة * وبين صفة كل واحد منهم يانا يفهمه للمقصر والكامل والعالم والجاهل * الثاني أن لقد لا يدعي أنه يعلم بما هو حق من كلام إمامه ولا بما هو باطل بل يقر على نفسه أنه يقبل قول الغير ولا يطالبه بحجة ويقر على نفسه أنه لا يقبل الحجة إذا جاءته فأفاد هذا أنه حكم بشيء لا يدري ما هو قال وافق الحق فهو قضي بغير علم وإن لم يوافق فهو قضي بغير الحق وهذا هو القاضيان اللذان في النار فالقاضي المقلد على كل حالتيه (١). يتقلب في نار جهنم فهو كما قال الشاعر

خذنا بطن هرشا أوقفها فانه * كلا جاني هرشا لن طريق

وكما تقول العرب لبس في الشر خيار ولقد خاب وخسر من لا ينجو على كل حال من النار. فيا أيها القاضي المقلد ما الذي أوقفك في هذه الورطة. والجأك الى هذه التهمة التي صرت فيها على كل حال من أهل النار. إذا دمت على قضائك ولم تأب فان أهل المعاصي والبطالة على اختلاف أنواعهم هم أرجي لله منك وأخوف له لأنهم يقدمون على المعاصي وهم على عزم التوبة والاقلاع والرجوع. وكل واحد منهم يسأل الله المغفرة والتوبة ويلوم نفسه على ما فرط منه. ويحب أن لا يأتيه الموت الا بعد أن تظهر نفسه من أدران كل معصية ولو دعا له داع بأن الله يقيه على ما هو ملتبس

به من البطالة والمعصية الى الموت يعلم هو وكل سامع أنه يدعو عليه لا له
ولو علم أنه يبقى على ما هو عليه الى الموت ويلقى الله وهو متلبس به لصاقت
عليه الارض بما رحبت . لانه يعلم أن هذا البقاء هو من موجبات النار بخلاف هذا
القاضي المسكين فانه ربما دعا الله في خلواته وبعد صلواته أن يديم عليه تلك النعمة
ويحرسها عن الزوال ويصرف عنه كيد الكائدين وحسد الحاسدين . حتى لا يقدرُوا
على عزله ولا يتمكنوا من فصله . وقد يئذل الخذول في استمراره على ذلك نقائس
الاموال ويدفع الرشا والبراطيل والرغائب لمن كان له في أمره مدخل فيجمع بين
خسران الدنيا والآخرة وتسمع نفسه بها جميعا في حصول ذلك فيشتري بها النار
والعلة الفانية والمقصود الاسنى والمطلب الابد لهذا المتوبون ليس الا اجتماع العامة
وصراخهم بين يديه ولوعقل لهم لانه لم يكن في رياسة عالية ولا في مكان رفيع . ولا في مرتبة
جليلة فانه يشاركه في اجتياح هؤلاء العوام وتطاولهم اليه وتواضعهم عليه كل من يراود
إهانتة إما باقامة حد عليه أو قصاص أو تزيير فانه يجمع على واحد من هؤلاء مالا
يجمع على القاضي عثر معشاره بل يجمع على أهل اللب والجون والسخرية وأهل
الزمر والرقص والضرب بالطلب أضاف اضاف من يجمع على القاضي . وهو اذا
ذهى لركوب دابة أو متى خادم أو خادمان في ركابه : فليعلم ان العبد المملوك والجندى
الجاهل والولد من ابناء اليهود والنصارى تركب دوابا انزه من دابته ويمشى معه من
الحدم أكثر ممن يمشى معه واذا كان وقوعه في هذا العمل الذى هو من اسباب النار
على كل حال من طلب المعاش واستدرا ما يدفع اليه من الجراية من السحت . فليعلم ان
أهل المهن الدينية كالخائك والحجام والحزار والاسكافي أنهم منه عيشا . واسكن منه
قلبا لأنهم أنشوا من مرارة العزل غير مهتمين بتحويل الحال فهم يتلذذون بدنيام
ويستمتعون بنفوسهم . ويتقبلون في تعميم هذا باعتبار الحياة الدنيا وأما باعتبار الآخرة
خفوا طهرهم مطمئنة لأنهم لا يخشون العقوبة بسبب من الاسباب التى هى قوام
المعاش ونظام الحياة لان مكذبهم حلال وأيديهم مكفوفة عن الظلم فلا يخافون السؤال
عن دم أو مال بل قلوبهم متعلقة بالرجا وكل واحد منهم يرجو الانتقال من دار شقوة
وكدر الى دار نعمة وتفضل وأما ذلك القاضي المتقلى فهو متفحص العيش منكذ النعمة مكذو
الثناء لانه (١) لا يرد عليه من خصومة الخصوم ومعارضة المعارضين ومصادرة الممتنعين

(١) لانه لا يرد عليه هكذا الاصل وصوابه لا يرد عليه

من قبول أحكامه وامتنال حله وإبرامه في عموم وعموم ومكابدة ومناهدة ومجاهدة ومع هذا فهو متوقع لتحويل الحال والاستبدال به وغروب شمسه وركود ريحه وذهاب سعده عند نحسه وشماتة أعدائه ومساءة أوليائه ☆ فلا تصفو له راحة ولا تخالص له نعمة . بل هو مادام في الحياة في أشد النعم وأعظم التكد كما قال المتنبي
أشد النعم عندي في سرور * تنقل عنه صاحبه انقلا

ولا سيما اذا كان محسودا معارضا من أمثاله فإنه لا يطرُق سبمه الا ما يكدره فحينئذ يقال له الناس يتحدثون انك غلظت وجهك . وحينئذ يقال له قد خالفك القاضي الفلاني أو المفتي الفلاني فقص حكمتك وهدم علمك وعض من قدرك وحطم من ربتك وقد يأتيه المحكوم به منه (١) فيقول له جهارا وكفاحا فلان (٢) لأعمل على حكمتك ونحو ذلك من العبارات الحشنة فان قام وناضل عن حكمه ودافع فهي قومة جاهلية . ومداومة شيطانية طاغوتية قد تكون لحراسة المنصب . وحفظ المربة والفرار من انحطاط القدر وسقوط الجاه . ومع ذلك فهو لا يدري هل الحق بيده أم يرد من نقض عليه حكمه لان المسكين لا يدري بالحق باقراره وجميع المتخاصمين اليه ينسرع اليه ذمه والتشكي منه وهو المحكوم عليه يدعي انه حكم باطل . وارتشي من خصمه أوداهنه ويتقرر هذا عنده بما يلقى اليه من ينافر هذا المقلد من أبناء جنسه من المقلدة الطامعين في منصبه أو الراعين لرفده أو التيا به عنه في بعض ما يتصرف فيه فإنه يذهب يستفتيهم ويشكر عليهم فطلبون غرائب الوجوه ونوادير الخلاف ويكتبون له خطوطهم بمخالفة ما حكم به القاضي وقد يعبرون في مكابتهم ببسارات تؤلم القاضي وتوحشه فيزداد لذلك ألمه ويكثر عنده همه وغمه ، هذا يفعله أبناء جنسه من المقلدين وأما العلماء المجتهدون فهم يعتقدون انه ميطل في جميع ما يأتي به لانه من قضاء النار فلا يعرفون لما يصدر عنه من الاحكام رأسا ، ولا يعتقدون انه قاض لانه قد قام الدليل عندهم على ان القاضي لا يكون الا مجتهدا وان المقلد وان بلغ في الورع والنفاس والتقوى الي مبلغ الأولياء ، فهو عندهم بنفس استمراره على القضاء مصر على المصيبة وينزلون جميع ما يصدر عنه منزلة ما يصدر عن العامة الذين ليسوا بقضاة ولا مفتين فجميع مسجلاته التي يكتب عليها اسمه ويحلل فيها الحرام ويحرم الحلال باطلة لا تمد شيئا بل لو كانت موافقة للصواب لم تمد عنهم شيئا لأنها صادرة من قاض حكم بالحق وهو لا يعلم به فهو

من أهل النار في الآخرة وعن لا يستحق اسم القضاة في الدنيا ولا يحمل تزيه منزلة القضاة. المجتهدين في شيء وبعد هذا كله فهذا القاضي المشنوم محتاج إلى مداينة السلطان. وأعوانه المقبولين لديه ويهين نفسه لهم ويخضع لهم ويردد إلى أوابهم ، ويتمرغ على عتبائهم ، وإذا لم يفعل ذلك على الدوام والاستمرار ، ناكدوه مناكدة تخرج عذره ، وتوهن قدره ومع هذا فأعوانه الذين هم مستبدون لفوائده والمقتصون للأموال على يده وإن عظموه وفخموه ، وقاموا بقياسه وقعدوا بقوده أضر عليه من أعدائه لأنهم يتكالبون على أموال الناس ويتم لهم ذلك بقوة يده ولا سيما إذا كان مغفلاً غير حازم ولا مطلع للأموال فتعظم المقاتلة على القاضي وينسب دينهم إليه ويحمل جورهم عليه : فتارة ينسب إلى التقصير في البحث وتارة إلى التفتيل وعدم التيقظ وتارة إلى أن ما أخذه الأعوان فله فيهم منفعة تعود إليه ولولا ذلك لم يطلق لهم الرس ولا خلى بينهم وبين الناس وأيضاً أعظم من يذمه ويستحل عرضه هؤلاء الأعوان فإن كل واحد منهم يطمع في أن يكون كل الفوائد له فإذا عرضت فائدة فيها تقع لهم من قسبة تركة أو نظر مكان مشجر فيه فالقاضي المسكين لا بد أن يصيره إلى أحدهم فيوفر بذلك صدور جميعهم ويخرجون وصدورهم قد ملئت غيظاً . فينطقون بذهمه في الحافل ولا سيما بين أعدائه والمتافين له ويؤمنون عليه ما قضى فيه من الخصومات الواقعة لديه بمحضهم ويحرفون الكلام وينسبونه إلى الغلط تارة والجهل أخرى والتكالب على المال حيناً والمداينة حيناً وبالجملة فإنه لا يقدر على إرضاء الجميع بل لا بد لهم من ثلثه على كل حالٍ وهو لا يستغني عنهم فينالهم منهم وعن وبلايا هذا وهم أهل مودته وبطائته والمستفيدون بأمره ونهيه والمتفنون بقضائه وما أحقهم بما كان يقول بعض القضاة المتقدمين فإنه كان لا يسميهم إلا مناضل سهل ولا يخرج من هذه الأوصاف إلا القليل النادر منهم ، فإن أئمن قديتفس في بعض الأحوال عن لا يتصف بهذه الصفة فهذا حال القاضي المقلد في دنياه وأما حاله في آخره فقد عرف أنه أحد القاضيين الذين في النار ، ولا يخرج له عن ذلك مجال من الأحوال كما سبق تحقيقه وتقريره فهو في الدنيا مع ما ذكرناه سابقاً من القلاقل والزلازل في قيمة باعتبار ما يخافه من الآخرة من أحكامه في دماء العباد وأموالهم بلا برهان ولا قرآن ولا سنة بل مجرد جهل وتقليد وعدم بصيرة في جميع ما يأتي ويذروا يصدر ويرد مع ورود القرآن الصحيح الصريح بالثبوت عن العمل بما ليس بعلم كقوله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) والآيات في هذا المعنى وفي انتهى عن اتباع الظن كثيرة جداً . والمقدار لأعلم له ولا

ظن صحيح ، ولو لم يكن من الزواجر الا ما قد متنا من الايات القرآنية في قوله (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) مع ما في الايات الاخر من الامر بالحكم بما أنزل الله وبالحق وبالعدل ومع ما ثبت من ان من حكم بغير الحق او بالحق وهو لا يعلم انه الحق انه من قضاة التاروفان قلت اذا كان المقلد لا يصلح للقضاء المبرم ولا يحل له ان يتولي ذلك ولا غيره ان يوليه فما تقول في المقلد أقول ان كنت تسأل عن القيل والقال ومذاهب الرجال فالإكلام في شروط المقلد وما يعتبر فيه مبسوط في كتب الأصول والفقه وان كنت تسأل عن الذي اعتقده وأراه جواباً فعندي ان المقلد لا يحل له ان يفق من يسأله عن حكم الله أو حكم رسوله او عن الحق او عن الثابت في الشريعة او عما يحل له او يحرم عليه . لان المقلد لا يدري بواحد من هذه الامور على التحقيق بل لا يعرفها الا المجتهد ، وهكذا ان سأل السائل سؤالاً مطلقاً من غير ان يقيده بأحد الامور المتقدمة فلا يحل للمقلد ان يفقيه بشيء من ذلك لان السؤال المطلق ينصرف الى الشريعة المطهرة لا الى قول قائل أو رأى صاحب رأي وأما اذا سأل سائل عن قول فلان او رأى فلان ، او ما ذكره فلان ، فلا بأس بان يتقلد ذلك . ويرويه له ان كان عارفاً بمذهب العالم الذي وقع السؤال عن قوله أو رأيه أو مذهبه لانه سئل عن أمر يمكن نقله وليس ذلك من القول على الله بما لم يقل . ولا من التعريف بالكتاب والسنة . وهذا التفصيل هو الصواب الذي لا ينكره منصف فان قلت هل يجوز للمجتهد ان يفق من سألته عن مذهب رجل معين وينقله له ، قلت يجوز ذلك بشرط ان يقول بعد نقل ذلك الرأي او المذهب اذا كان على غير الصواب مقالا يصرح به او يلوح ان الحق خلاف ذلك ، فان الله اخذ على العلماء البيان للناس وهذا منه ، لاسيما اذا كان يعرف ان السائل سيمتد ذلك الرأي او المذهب المخالف للصواب وأيضاً في نقل هذا العالم لذلك المذهب المخالف للصواب وسكوته عن اعتراضه ايها المعتبرين بانه حق وفي هذا مقسدة عظيمة فان كان يخشى على نفسه من بيان فساد ذلك المذهب فليدع الجواب ، ويحيل على غيره فانه لم يسئل عن شيء محجب عليه بيانه ، فان ألجأته الضرورة ولم يتمكن من التصريح بالصواب فعليه ان يصرح بصريحاً لا يبقى فيه شك لمن يقف عليه ان هذا مذهب فلان او رأى فلان الذي سأل عنه السائل ولم يسأله عن غيره انتهى * تم والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً

بعض مطبوعات ادارة الطباعة المنيرية مصر

شارع للسككينة نمرة ١

قرش صاغ

١٠٠ شرح عمدة الاحكام لابن دقيق العيد وعليه تعليقات مفيدة وحوادث نفيسة
مسجل بالمحكمة المختلطة جزء ٤

٦٠ الموافقات في أصول الفقه للإمام الشاطبي جزء ٤

٦٠ سبل السلام شرح بلوغ المرام للعلامة الصنعلي جزء ٤

٢٠ تليس ابليس لأبي الفرج ابن الجوزي

اعلام الموقعين لابن القيم الجوزية جزء ٤

الفوائد في التصوف لابن القيم الجوزية

الجزء الأول من مجموعة الرسائل المنيرية

الجزء الثاني منها أيضا

مختصر شعب الإيمان للإمام السيدي

نيل الاوطار للشوكاني تم الجزء الاول والثاني والثالث منه والباقي تحت الطبع بالاشتراك
بالنسخة الكاملة

تفسير روح المعاني للإمامي الجزء الاول تحت الطبع بالاشتراك

الدر المنيرة في اخلاص كلمة التوحيد للعلامة الشوكاني

٤ القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد له أيضا

٣ كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد لابن عبد الوهاب

٢٠ تذكرة الموضوعات للفتي

٣٠ الجزء الاول والثاني والثالث والرابع من شرح المذهب للإمام النووي كل جزء منه

٣٠ قرشا صاغ

٣ تجريد التوحيد المفيد للعلامة المقرئ

٢ كشف الشبهات عن المشتبهات للشوكاني

٥ تفسير سورة النور للإمام ابن قيمية

